تقرير عن المشاورات مع المجتمع المدني في مؤتمر بروكسل الثامن حول

"دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

نيسان 2024

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

COAR
CENTER FOR OPERATIONAL ANALYSIS AND RESEARCH
مركز البحث و التحليل العملياتي

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي vi
1. المجتمع المدني والحوكمة vi
2. تقديم الخدمات والتعافي المبكر vii
3. النزوح والحلول الدائمة vii
4. العملية السياسية وبناء السلام vii
5. يوم الحوار viii

1. مقدمة 1
1.1. المنهجية 1
2.1. القيود 1

2. المشاورات القطرية 3
1.2. الأردن - نفذوا عهودكم 3
2.2. لبنان - أيام الحوار المحلية 4
3.2. سوريا — مبادرة الفضاء المدني السوري 4

3. مشاورات المجتمع المدني عبر الإنترنت 6
1.3. معلومات ديموغرافية 6
2.3. المجتمع المدني والحوكمة 10
1.2.3. أسئلة لمنظمات المجتمع المدني 10
2.2.3. أسئلة للأفراد السوريين 15
3.2.3. أسئلة لجميع المشاركين 16
3.3. تقديم الخدمات والتعافي المبكر 21
4.3. النزوح والحلول الدائمة 26
1.4.3. اللاجئون 26
2.4.3. الأشخاص النازحون داخليًا 29
5.3. بناء السلام والعملية السياسية 32
6.3. يوم الحوار 34

جدول الرسوم التوضيحية

الشكل رقم 1: هل سمعت مسبقاً بيوم الحوار في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة؟ 6
الشكل 2: فئة المشارك 6
الشكل 3: ما نوع المنظمة التي تعمل لصالحها؟ 7
الشكل 4: المواقع على مستوى الدولة 7
الشكل 5: في أي مناطق في سوريا تعمل منظمتك؟ 8
الشكل 6: ما عمرك؟ 9
الشكل 7: جنس المشاركين 9
الشكل 8: ما هي التحديات الأكثر أهمية التي تواجه منظمتك (خارج سوريا)؟ 10
الشكل 9: ما هي التحديات الأكثر أهمية التي تواجه منظمتك (داخل سوريا)؟ 11
الشكل 10: كيف تغيرت البيئة التشغيلية العامة في بلد عملك خلال ال ١٢ شهرًا الماضية؟ 12
الشكل 11: كيف تغيرت البيئة التشغيلية العامة في بلد عملك خلال ال ١٢ شهرًا الماضية؟ (حسب منطقة سوريا) 12
الشكل 12: ما هي العوامل التي أدت إلى تحسين البيئة التشغيلية العامة للمجتمع المدني في بلد عملك خلال ال ١٢ شهرًا الماضية؟ 13
الشكل 13: ما هي العوامل التي أدت إلى تدهور البيئة التشغيلية العامة للمجتمع المدني في بلد عملك خلال ال ١٢ شهرًا الماضية؟ 14
الشكل 14: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارات التالية. 15
الشكل 15: إلى أي مدى توافق بأن المجتمع المدني مدرج بشكل فعال في اتخاذ قرارات حول الاستجابة الإنسانية لأزمة سوريا؟ 16
الشكل 16: ما الذي يلزم برأيك لتعزيز دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمة سوريا؟ 17
الشكل 17: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية للحوكمة في سوريا؟ 18
الشكل 18: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية للحوكمة في سوريا (حسب منطقة سوريا)؟ 19
الشكل 19: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارة التالية: "أشعر بأن الاستجابة للزلزال في عام 2023 والدعم المقدم كان كافيًا". 20
الشكل 20: في رأيك، ما هي العوائق الرئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا (حسب نوع المشارك)؟ 21
الشكل 21: في رأيك، ما هي العوائق الرئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا (حسب المنطقة في سوريا)؟ 22
الشكل 22: في رأيك، ما هي أفضل طريقة لتحسين الوصول إلى الوظائف وسبل كسب العيش في سوريا؟ 23
الشكل 23: ما هي العناصر الأكثر أهمية التي يجب على المانحين أن يولوا اهتمامهم بها لتعزيز فعالية جهود التعافي في سوريا؟ 24
الشكل 24: ما هي العقبات الرئيسية لنجاح المشاريع الهادفة إلى استعادة الخدمات وسبل كسب العيش في المناطق المتأثرة بالنزاع في سوريا؟ 25
الشكل 25: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة؟ 26
الشكل 26: في رأيك، ما هو الأهم لضمان حماية اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة؟ 27
الشكل 27: في رأيك، ما الذي سيكون مطلوبًا لتيسير عودة اللاجئين إلى سوريا بشكل آمن وكريم وطوعي؟ 28
الشكل 28: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها السوريون النازحون داخليًا في سوريا؟ 29
الشكل 29: في رأيك، ما هو الأهم لدعم السوريين النازحين داخليًا؟ 30
الشكل 30: في رأيك، ما الذي سيكون مطلوبًا لتيسير عودة السوريين النازحين داخليًا بشكل آمن وكريم وطوعي إلى مجتمعاتهم الأصلية؟ 31
الشكل 31: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارة التالية: "ينبغي أن يكون الحل السياسي للنزاع في سوريا أولوية". 32
الشكل 32: هل تعتقد أنه تم تحقيق تقدم حقيقي نحو حل سياسي في سوريا خلال ال ١٢ شهرًا الماضية؟ 32
الشكل 33: إلى مدى توافق على العبارات التالية 33
الشكل 34: كيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم بشكل أفضل في حل سياسي للنزاع؟ 33

ملخص تنفيذي

هذا التقرير يلخّص نتائج مشاورات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي استعدادًا ليوم الحوار في مؤتمر بروكسل الثامن حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة، والذي سيعقد بتاريخ 30/نيسان/أبريل 2024. اتخّذت المشاورات شكلين: مشاورات قطرية مع منظمات المجتمع المدني، واستطلاع رأي عبر الإنترنت لأفراد سوريين وممثلي منظمات المجتمع المدني في سوريا والمنطقة ككل، تم تنفيذ المشاورات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي من قبل مركز التحليلات العملياتية والأبحاث (COAR).

تم إجراء المشاورات القُطرية مع المجتمع المدني من قبل الوفود الأوروبية إلى سوريا والأردن ولبنان بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٢٤ لتحديد توصيات و موضوعات رئيسية لمؤتمر بروكسل الثامن. تم تنظيم هذه الفعاليات، التي جرت على حد سواء وجهًا لوجه أو عبر الإنترنت، لجمع ممثلين من منظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الدوليين لتعزيز التبادل واستكشاف موضوعات رئيسية لاستجابة سوريا في العام المقبل.

كان الاستطلاع عبر الإنترنت متاحا من التاسع عشر من شباط/فبراير وحتى العاشر من آذار/ مارس، وتم جمع الآراء خلال أربعة مساحات موضوعية رئيسية تم تحديدها بناء على المشاورات في الداخل السوري وهي:

1. المجتمع المدني والحوكمة.
2. تقديم الخدمات والتعافي المبكر.
3. النزوح والحلول الدائمة.
4. العملية السياسية وبناء السلام.

تضمنت كل مساحة موضوعية عدة أسئلة لقياس آراء المجتمع المدني السوري حول فعالية الاستجابة الإنسانية للأزمة في سوريا والتحديات الرئيسية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني والأولويات المستقبلية. تم تكرار بعض الأسئلة من استطلاع العام الماضي لتسهيل المقارنة ورصد التغيير مع مرور الوقت. تم تحليل النتائج من قبل مركز التحليلات العملياتية والأبحاث (COAR) وهي مقدّمة في هذا التقرير، مع مقارنات بين المشاركين بناء على مكان إقامتهم وهل هم أفراد سوريون أم ممثلون لمنظمات المجتمع المدني. وبينما تم أيضاً تحليل النتائج بناء على العمر والجنس، لم يكن هناك اختلافات كبيرة بين المجموعات المختلفة. النتائج الرئيسية لكل مجال موضوع ملخّصة أدناه.

1. المجتمع المدني والحوكمة

في هذا القسم، تم طرح أسئلة منفصلة على ممثلي منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين لضمان قدرتهم على الإجابة استنادًا إلى تجاربهم الخاصة.

أفادت منظمات المجتمع المدني التي تعمل داخل وخارج سوريا أن مشاكل التمويل وصعوبات التحويلات المصرفية تعد أهم التحديات التي تواجه منظماتها. وأشارت تلك التي تعمل داخل سوريا إلى التدخل من قبل السلطات المحلية أو الوطنية بالإضافة إلى الاشتباكات و الصراع إلى حد أكبر مما فعله الذين يعملون خارج سوريا، الذين بدلاً من ذلك أشاروا إلى التحديات المتعلقة بالقيود الإدارية وخطاب الكراهية والتمييز.

فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية العامة، أشار مزيد من المشاركين في كل موقع إلى أن الظروف قد تدهورت بدلاً من تحسنها خلال الـ 12 شهرا الماضية، بالإضافة إلى أن الأشخاص في لبنان كانوا الأكثر ميلًا للقول بأن الظروف قد تدهورت. عند مقارنة النتائج مع استطلاع العام الماضي، أفاد عدد أقل من المشاركين في كل موقع عن تحسن في البيئة التشغيلية. داخل سوريا، كان أولئك الذين يعملون في شمال شرق وشمال غرب سوريا الأكثر ميلًا للإبلاغ عن تحسن في البيئة التشغيلية، على الرغم من أن عدد أكبر من المشاركين في كل موقع أبلغوا عن تدهور في البيئة التشغيلية بدلاً من تحسنها. بالنسبة لأولئك الذين أبلغوا عن تحسن، كانت الأسباب الرئيسية المشار إليها هي تعاون أفضل بين منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى بيئة أمنية أفضل، بينما أشار أولئك الذين أبلغوا عن التدهور إلى انخفاض التمويل وتراجع الدعم الدولي والظروف الاقتصادية.

تم سؤال الأفراد السوريين عن مشاركتهم في اتخاذ القرارات المجتمعية، وما إذا كانت احتياجاتهم تلبيها استجابة المجتمع المدني لأزمة سوريا، وتمثيلهم في عملية السلام. ووافق أقل من نصف الأفراد السوريين المشاركين على كل اختيار. عند مقارنة النتائج مع استطلاع العام الماضي، أقل عدد من المشاركين وافقوا على أنهم مشاركون بشكل فعال في اتخاذ القرارات في موقعهم الحالي، بينما وافق المزيد على أنه يتم تمثيلهم بشكل جيد من خلال استجابة المجتمع المدني لأزمة سوريا.

بشكل عام، كان المشاركون أكثر ميلًا للموافقة من عدمها على أن المجتمع المدني يشارك بشكل فعال في اتخاذ القرارات بشأن الاستجابة الإنسانية لأزمة سوريا. عندما سئلوا عن كيفية تعزيز دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمة سوريا، أكد المشاركون

على الحاجة إلى زيادة التمويل وتعزيز القدرات والدعم السياسي الدولي. كان الأفراد السوريون أكثر ميلًا من ممثلي منظمات المجتمع المدني للتأكيد على الاستقلالية من الجهات المتدخلة وتحسين المساءلة تجاه المستفيدين.

أشار المجيبون بشكل أقوى إلى النزاع المستمر ونقص التصالح الوطني أو الحل السياسي كأهم التحديات للحوكمة في سوريا. وكان الأفراد السوريون أكثر ميلًا لتسليط الضوء على الفساد ووجود الميليشيات/الجماعات المسلحة، في حين أشارت منظمات المجتمع المدني إلى نقص الموارد المالية. وعند تحليلها حسب المنطقة في سوريا، أشار الأشخاص في المناطق التي تسيطر عليها حكومة سوريا بشكل أكبر إلى الفساد والعقوبات، بينما كان الأشخاص في شمال غرب سوريا أكثر ميلًا للإشارة إلى نقص الموارد المالية.

2. تقديم الخدمات والتعافي المبكر.

عند سؤال المشاركين عن العوائق التي تحول دون تحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا، أكد ممثلوا منظمات المجتمع المدني أن نقص الموارد المالية ومدى الأضرار المتعلقة بالنزاع هم العوائق للوصول إلى الخدمات ، بينما أشار الأفراد السوريون إلى الفساد. كما أشار جميع المشاركين إلى غياب الحل السياسي للنزاع. عند تقسيمها حسب منطقة سوريا، أشار المشاركون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية بشكل أكبر إلى الفساد والعقوبات، بينما أشار المشاركون في شمال غرب سوريا بشكل أكبر إلى نقص الموارد المالية.

وكما جرى في استطلاع العام الماضي، شدد المشاركون على برامج التعليم المتخصصة ودعم الأعمال التجارية الصغيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة كأفضل الطرق لتحسين الوصول إلى فرص العمل وسبل العيش في سوريا. كان الأفراد السوريون أكثر ميلًا لاقتراح التعامل مع الفساد. بالنسبة لأولويات المانحين، أكد المشاركون على الحاجة إلى ربط العمل الإنساني والتنموي لتعزيز فعالية جهود التعافي في سوريا، وتوفير المساءلة والشفافية، فضلاً عن ضمان الاستدامة في الاستجابة. فيما يتعلق بعوائق نجاح المشاريع التي تسعى لاستعادة الخدمات وسبل العيش، في حين اختار المشاركون في الغالب غياب الحل السياسي للنزاع، كان المشاركون من منظمات المجتمع المدني أكثر ميلًا لاختيار نقص التمويل، بينما أشار الأفراد السوريون بقوة إلى الفساد ووجود الجماعات المسلحة.

3. النزوح والحلول الدائمة

كانت الردود على هذه المجموعة من الأسئلة، التي سألت عن اللاجئين السوريين في الدول المجاورة والنازحين داخل سوريا، متماشية بشكل عام مع تلك التي تلقيناها العام الماضي. بالنسبة للتحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون السوريون في الدول المضيفة، اختار ما يقارب ثلثي المشاركين "خطر الترحيل/الإجلاء". وكانت المشكلات الأخرى المذكورة هي نقص الحماية القانونية، وتزايد المشاعر المعادية للاجئين، والتمييز داخل المجتمع المضيف. لضمان حماية اللاجئين، شدد المشاركون على الضغط السياسي على الدول المضيفة، وتعزيز الحماية القانونية، فضلاً عن توفير المزيد من التمويل للمشاريع المركزة على الاندماج. ورأى الجميع أن الحل السياسي للنزاع وضمانات السلام والأمان هي الأكثر احتياجاً لتسهيل عودة اللاجئين إلى سوريا بطريقة آمنة وكريمة وطوعية.

كان خطر النزوح القسري أكثر التحديات التي واجهها النازحون داخل سوريا، يليه الوضع الأمني السيئ، ونقص التمويل لتلبية الاحتياجات طويلة الأمد، ونقص فرص العمل. وكان دعم سبل كسب العيش والتوظيف، والتمويل لمشاريع الاندماج، والضغط السياسي على السلطات المحلية هي المتطلبات الأكثر ذكراً لدعم النازحين الداخليين. ويعتقدون كحال اللاجئين، أن الحل السياسي للنزاع وضمانات السلام والأمان هي شروط أساسية لعودة النازحين الداخليين بشكل آمن وكريم إلى مجتمعاتهم الأصلية.

4. العملية السياسية وبناء السلام

طرح هذا القسم من الاستطلاع مجموعة جديدة من الأسئلة حول العملية السياسية من أجل بناء السلام في سوريا. وافق المشاركون بشدة على أن الحل السياسي للصراع ينبغي أن يكون أولوية، ومع ذلك وافقوا أيضًا بشكل ساحق على أنه لم يتم تحقيق تقدم حقيقي في الـ 12 شهرًا الماضية. وأفاض المشاركون بالحديث عن عدم قدرة المجتمع الدولي أو عدم رغبته في إيجاد حل أو اتفاق لحل أزمة سوريا. وارتبط بذلك الحديث بكثرة مع فكرة أن الأزمات العالمية مثل الحروب في أوكرانيا أو غزة، أخذت الأولوية على أزمة سوريا، مما يعني التمويل الأقل والاهتمام المنخفض بها.

كان المشاركون أكثر ميلًا للموافقة على أن المجتمع المدني مشمول بشكل فعال في العثور على حل سياسي للصراع، بينما كانوا أقل ميلاً للموافقة على أن السوريين داخل سوريا مشمولون بشكل فعال. في أي حال من الأحوال، اقترح المشاركون أن المجتمع المدني يمكن أن يساهم بشكل أفضل في حل سياسي للنزاع من خلال تعزيز المعرفة السياسية بين السوريين وفتح الحوارات بين السوريين داخل وخارج سوريا.

5. يوم الحوار

في نهاية الاستطلاع، تم سؤال المشاركين عن توقعاتهم للمواضيع التي سيتم تضمينها في يوم الحوار في مؤتمر بروكسل. كانت التوقعات الأكثر ذكراً هي الرغبة في الحل السياسي لأزمة سوريا، والذي يُعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التقدم في سوريا. وتشمل المواضيع الرئيسية الأخرى أهمية تضمين السوريين ومنظمات المجتمع المدني في الحوار ومحاولات التصدي لأزمة سوريا، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المجتمع المدني، فضلاً عن قضايا اللاجئين والنازحين وتحسين التمويل والدعم المالي.

1.مقدمة

يلخّص هذا التقرير نتائج مشاورات المجتمع المدني التي أجراها الاتحاد الأوروبي استعدادًا لـ "يوم الحوار" في المؤتمر الثامن في بروكسل حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، والذي سيُعقد في 30 نيسان/أبريل 2024. أُجريت مشاورات المجتمع المدني القطرية في سوريا والأردن ولبنان لتحديد الموضوعات الرئيسية المهمة للمناقشة خلال يوم الحوار، من خلال جمع ممثلي المجتمع المدني وصناع القرار الرئيسيين من الدول المجاورة لسوريا والدول المانحة، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة المؤسسية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. قام الاتحاد الأوروبي بتكليف استطلاع عبر الإنترنت لالتقاط آراء وتوصيات المجتمع المدني السوري والأفراد السوريين، سواء من الداخل أو من خارج البلاد، حول الموضوعات التي تم توليدها من خلال الاستشارات القطرية: المجتمع المدني والحوكمة وتقديم الخدمات والتعافي المبكر والنزوح والحلول الدائمة، وبناء السلام والعملية السياسية. كان هناك مجموع إجمالي قدره **834** مشاركًا صالحًا للدراسة في الاستطلاع، تعد المشاركة صالحة في حال إكمال الصفحة الأولى الخاصة بالمعلومات الديموغرافية.

بعد هذه المقدمة، ينقسم التقرير إلى فصلين، يشرحان النتائج الرئيسية للمشاورات القطرية والاستطلاع عبر الإنترنت. يتم وصف نتائج المشاورات القطرية حسب البلد، بينما تُقدَّم نتائج الاستطلاع عبر الإنترنت عبر خمسة أقسام فرعية: نظرة عامة ديموغرافية أولية للمشاركين، ثم قسم فرعي لكل موضوع. يتم عرض البيانات بواسطة الرسوم البيانية والخرائط، موضحة البيانات على المستوى العلوي لجميع المجيبين أو البيانات المقسمة حسب المتغيرات الديموغرافية أو الأخرى حيث سُجِّلَ فرق ملحوظ. تم تقديم سياقات وتفسيرات إضافية في النص، بالإضافة إلى المقارنات والتغييرات عبر الزمن مع استطلاع العام الماضي حيثما كان ذلك ذا صلة.

1.1. المنهجية

تم تصميم المشاورة عبر الإنترنت بواسطة مركز التحليلات العملياتية والأبحاث (COAR) بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي، استنادًا إلى الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لمؤتمر بروكسل الثامن، والتي تم تحديدها من خلال الجولة الأولى من المشاورات القطرية في سوريا والأردن ولبنان. تم إنشاء الاستطلاع باستخدام موقع "SurveyMonkey" وكان متاحًا عبر الإنترنت في الفترة من التاسع عشر من نيسان/أبريل إلى الخامس من أيار/مايو باللغات العربية والإنجليزية والتركية. تم البحث عن المشاركين عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وقوائم المراسلة المباشرة. كان الاستطلاع متاحًا فقط للمشاركين الذين تجاوزوا سن الـ 18 عامًا.

تم تصميم الاستطلاع لجمع آراء ممثلي منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين داخل سوريا وفي البلدان المجاورة وداخل الاتحاد الأوروبي. تضمنت الأسئلة الأولية معلومات ديموغرافية مثل العمر والجنس والفئة التي ينتمي إليها المشارك (ممثل منظمة غير حكومية أو فرد سوري) والموقع على مستوى البلد. في حين تضمن الاستطلاع "ميزة تخطي السؤال" لضمان أن يُجيب المشاركون فقط على الأسئلة المرتبطة بتجاربهم، كان هدفنا التأكد من الحصول على إجابات لأكبر عدد ممكن من الأسئلة المهمة من جميع المشاركين لنتمكن من المقارنة. كانت معظم الأسئلة مؤتمتة (تسمح باختيار ثلاث إجابات على الأكثر)، مع خيار التخطي وخيار "أخرى" ومساحة للإجابة من خلال الكتابة. تم تحميل إجمالي 46 سؤالًا عبر 23 صفحة على موقع "SurveyMonkey"، لكن بسبب وجود خيار التخطي، أجاب أغلب المشاركين على ثلاثين سؤالا فقط.

2.1. القيود

- لضمان أن البيانات التي تم جمعها قابلة للمقارنة قدر الإمكان بين الأفراد السوريين ومنظمات المجتمع المدني، تم استخدام ذات الاستطلاع لجميع المشاركين- مع بعض التغييرات الطفيفة باستخدام ميزة التخطي.
- بينما بذلت الجهود لتكون اللغة سهلة قدر الإمكان، من الممكن أن بعض المصطلحات والتعبيرات المستخدمة لم يتم فهمها من قبل المشاركين الذين لم يكونوا على دراية بسياق الاستجابة الإنسانية لأزمة سوريا.
- استهدفت جهود الوصول بشكل عام الدول في المنطقة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وقوائم البريد الإلكتروني، والاتصال المباشر مع شبكات المجتمع المدني. ومع ذلك، قليل جدًا من الناس شاركوا في الاستطلاع مقارنة بالعام الماضي على الرغم من جهود الوصول الإضافية. يمكن أن يُفسر ذلك جزئيًا بالتركيز المتزايد على استجابة سوريا خلال الاستطلاع العام الماضي، نتيجة الزلازل التي ضربت سوريا وتركيا في فبراير 2023، والاهتمام الأقل بسوريا هذا العام بسبب الصراع في غزة. لاحظت جهود وسائل التواصل الاجتماعي "انطباعات عضوية" أقل نتيجة للمشاركات وإعادة النشر مقارنة بالعام الماضي.

قد يكون المشاركون أيضًا يعانون من "إرهاق الاستطلاع"، مع عدم رغبة في المشاركة في استطلاع مماثل لذلك الذي شاركوا فيه العام الماضي. قد تحاول الاستطلاعات المستقبلية معالجة هذا الأمر من خلال زيادة الوصول لأصحاب المصلحة المتعددين، والإعلان المستهدف، أو استطلاعات قصيرة وسهلة الإكمال.

- نظرًا لأن استطلاع العام الماضي شهد معدل تراجع كبير في المشاركة بسبب مدة الوقت اللازمة لإكماله، تم اختصار استطلاع هذا العام. انخفضت معدلات التراجع نتيجة لذلك، حيث بلغ متوسط الوقت الذي قضاه المشاركون في الاستطلاع **13** دقيقة مقارنة بـ 16 دقيقة العام الماضي. بسبب بنية الاستطلاع، تم جمع بيانات جزئية من المشاركين الذين لم يكملوا الاستطلاع بأكمله وتم تضمينها في التحليل أدناه.

2. المشاورات القطرية

تم إجراء المشاورات القطرية مع المجتمع المدني بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2024 لتحديد التوصيات والموضوعات الرئيسية لمؤتمر بروكسل الثامن. في الأردن، نظمت البعثة الأوروبية مؤتمرين في 16 كانون الثاني/يناير و7 شباط/فبراير، بالتعاون مع منتدى المنظمات غير الحكومية في الأردن ولبنان، دعا الاتحاد الأوروبي المشاركين إلى يومين من المشاورات مع المجتمع المدني في 19 و20 شباط/فبراير. في سوريا، نظمت مبادرة الفضاء المدني السوري أربعة أيام من المشاورات في 15 و19-21 شباط/فبراير. توضح الأقسام الفرعية أدناه النتائج الرئيسية للمشاورات القطرية.

1.2. الأردن - نفذوا عهودكم

تم عقد مشاورتين في الأردن، بقيادة البعثة الأوروبية في عمان ، وبمشاركة منتدى المنظمات غير الحكومية في الأردن بالتعاون مع المنتدى الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية ولجنة التنسيق لمنظمات المجتمع المدني. شارك في المشاورة الأولى أيضًا العمليات الأوروبية للحماية المدنية والمساعدة الإنسانية (ECHO)، بينما حضرت الخدمة الخارجية الأوروبية (EEAS) و (NEAR B) (المنطقة الجنوبية وتركيا) المشاورة الثانية. عُقِدت المشاورة الأولى في 16 كانون الثاني/يناير وجمعت 23 ممثلاً عن المجتمع المدني، وعُقِدت المشاورة الثانية في 7 شباط/فبراير. حدد المشاركون ستة مواضيع رئيسية لتضمينها في يوم الحوار في مؤتمر بروكسل: الحل السياسي في سوريا، الضمانات طويلة الأمد للبلدان المضيفة، تعزيز الحماية وتضمين احتياجات اللاجئين المتزايدة في خطط الاستجابة الوطنية، الحلول الدائمة في الدول المجاورة، مستقبل اللاجئين في المخيمات، وفعالية المعونة. أكد المشاركون أيضًا على ضرورة التركيز بشكل أكبر على الدول المجاورة.

أظهرت المشاورة الأولى الحاجة الملحة إلى حل سياسي في سوريا، لأن النقص المستمر في الحل السياسي ما زال يؤثر على جميع المجالات الأخرى للاستجابة لأزمة سوريا. ركز المشاركون في كلا المشاورتين على القضايا المتعلقة بالأردن، وخاصةً اندماج اللاجئين والظروف في مخيمات اللجوء.

شدد المشاركون في الاجتماع الأول أيضًا على ضرورة وجود ضمانات طويلة الأمد للبلدان المضيفة نظرًا لأن احتمالات عودة اللاجئين ما زالت منخفضة. اقترحوا مراجعة أهداف اتفاقية الأردن لتقديم دعم مستمر، بما في ذلك توفير تأمين التمويل اللازم والمبادرات التي تعزز الاعتماد على النفس لدى اللاجئين من خلال فرص التعليم والتوظيف. رأوا أن تعزيز الحماية للاجئين ومواءمة احتياجاتهم مع الخطط الوطنية للاستجابة أمرٌ حاسم، خاصةً في ظل المتطلبات المتزايدة. لاحظ المشاركون أن الحلول الدائمة في الدول المجاورة يتطلب استراتيجيات تنموية شاملة، تضمن إعادة التوطين والتكامل الاقتصادي للاجئين. من الضروري التخطيط لمستقبل اللاجئين في المخيمات، ويتطلب ذلك توزيع المساعدات بفعالية وتخطيط السيناريو، بينما يعد تبسيط الإجراءات البيروقراطية أمرًا حيويًا لفعالية المساعدات، ويتيح للمنظمات غير الحكومية العمل بكفاءة وتحقيق أقصى تأثير لها.

أفاد المشاركون أن الرعاية الصحية والمساعدة الطبية للاجئين السوريين في الأردن تواجه تحديات مع انخفاض الدعم الدولي، خاصةً للأمراض غير المعدية، التي تؤثر على العديد من اللاجئين. كما تم اعتبار دعم الصحة النفسية، لا سيما في حالة النساء اللائي تعرضن للعنف، كقضية رئيسية. لاحظ المشاركون الحاجة لأن تركز مناقشات إدارة المخيمات على الحماية والتكامل والتماسك الاجتماعي، في حين ينبغي أيضًا التركيز على المساعدات التنموية ومشاركة القطاع الخاص. لا يزال الوصول إلى التعليم محدودًا. على سبيل المثال، يحضر فقط 10-20٪ من الطلاب المدرسة في محافظة المفرق، بسبب مشاكل النقل بشكل رئيسي. كما رأوا أنه من الضروري تغيير استراتيجية المساعدات، من خلال دمج دعم سبل العيش مع المساعدات الإنسانية لمعالجة مستويات الفقر المتزايدة. ينبغي على المنظمات غير الحكومية العمل على تحسين التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية والحكومة الأردنية، لتحقيق توزيع التمويل العادل بشكل ملموس. تم تقديم مخاوف بشأن شفافية التمويل، حيث أنه تم الالتزام بمسؤولية 22٪ فقط من الأموال التي تم التعهد بها من قبل الحكومة الأردنية. تضمنت توقعاتهم لمؤتمر بروكسل الثامن أهدافًا واضحة ونتائج ملموسة مطلوبة من قبل منظمات المجتمع المدني.

الحاضرون في الاجتماع الثاني استمروا في التركيز على احتياجات اللاجئين والتكامل، وشددوا أيضًا على أهمية الضمانات طويلة الأمد للبلدان المضيفة مثل الأردن لضمان الدعم المستمر للاجئين السوريين. تم تكرار العديد من المواضيع من الاجتماع الأول. تمت الإشارة إلى أهمية التنبؤ المالي كوسيلة أساسية للحفاظ على وصول اللاجئين إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الاعتماد على النفس، وكذلك تطوير البنية التحتية. قدم المشاركون مثالًا على إحدى المدارس في محافظة مأدبا التي تعمل بنظام الورديات لاستيعاب 117 طالبة في الصباح و107 طالب سوري في المساء، مما يعكس الضغوط على البنية التحتية. تشمل التوصيات تحسين التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي والمانحين لتقديم المساعدات بفعالية، فضلاً عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الأردنية في قضايا مثل الإدماج الاقتصادي وحماية اللاجئين. شدد المشاركون على ضرورة التدخلات الموجهة بسبب معدلات البطالة العالية والوصول المحدود إلى سوق العمل لدى اللاجئين، وطالبوا بتعزيز مهارات اللاجئين وخلق فرص حقيقية، مع

التصدي لنقائص نظام التعليم. تناولت المناقشة أيضًا التحديات في العمالة الذاتية واقترحت حلولًا مثل دعم خطوط الإنتاج وتوسيع الحوار مع الجهات مثل غرفة التجارة والصناعة، فضلاً عن أهمية ريادة الأعمال وامتلاك الأعمال. في النهاية، أوصى المشاركون بتحقيق التمويل المضمون على الرغم من انقطاع المانحين عن التمويل ومعالجة مستقبل المخيمات اللجوء، إلى جانب الحاجة إلى خدمات الدعم الشاملة للاجئين.

2.2. لبنان - أيام الحوار المحلية

في لبنان، تم دعوة المشاركين إلى يومين من المشاورات مع المجتمع المدني بين 19 و20 شباط/فبراير، بتنظيم مشترك من البعثة الأوروبية وثلاث منصات للمجتمع المدني: منتدى المنظمات غير الحكومية اللبنانية للمساعدات الإنسانية (LHIF)، ومنتدى المنظمات اللبنانية للمساعدات الإنسانية والتنموية (LHDF)، والفريق العامل للأشخاص المتأثرين بالأزمة السورية (WG PASC). تختلف أعداد المشاركين عبر الجلسات المقدمة، تراوحت بين 54 و 76، وتركزت على أربعة مواضيع رئيسية حددها استطلاع عبر الإنترنت بين المنصات الخاصة بالمجتمع المدني: "تعزيز القدرات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية"، "الوصول إلى الخدمات للاجئين"، "الحفاظ على حماية شاملة للاجئين"، و "الحلول الدائمة".

فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية، أوصى المشاركون بأن يعمل المانحون على تعزيز التنسيق لتيسير البرمجة المتكاملة، عبر كسر الحواجز بين الجهود الإنسانية والتنموية. لاحظ المشاركون أنه بالرغم من تحقيق بعض التقدم، إلا أن العديد من المانحين لا يزالون يعملون بشكل مستقل، مما يعيق الكفاءة والاستدامة. يمكن استخدام التمويل المشروط للدعوة إلى زيادة إشراك اللاجئين في مخططات تقديم الخدمات الوطنية. يُعتبر وضع الاستراتيجيات ضمن سياقها الصحيح وفقًا للاحتياجات الخاصة بكل بلد أمرًا حاسمًا، خاصةً بوجود التحديات الفريدة التي تواجه لبنان مقارنة مع الأردن أو تركيا. اقترح المشاركون أن تُشرك المنظمات غير الحكومية البلديات في المشاريع خلال اللجان الاستشارية وتصميم المشاريع، لتعزيز النهج الأسفل-لأعلى الذي يعزز التكييف المحلي والاستدامة.

تم اعتبار الوصول إلى الخدمات تحدياً كبيراً، خاصة في القطاعات مثل الصحة ومياه الشرب والصرف الصحي (WASH)، والتعليم. الدعم الحكومي لوصول اللاجئين إلى الخدمات في لبنان محدود، ويعتمد بشكل كبير على تمويل المانحين. أشار المشاركون أن قضايا مثل إغلاق المدارس والقيود المالية والفجوات الإقليمية تعقد الوضع أكثر، مع تفاقم الوضع في المناطق الضعيفة مثل عكار التي تواجه مخاوف متزايدة بشأن حماية الأطفال في سن المدرسة. أكد المشاركون على أهمية الاستجابة الشاملة لمعالجة هذه التحديات. ومع ذلك، يمكن اعتبار نقص البيانات الجيدة وتكرار الجهود والتنافس بين المنظمات تهديداً للتقدم. دعا المشاركون إلى حلول طويلة الأمد ومستدامة، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات شاملة تواجه تحديات اللاجئين المتعددة الجوانب.

بالنسبة للحفاظ على الحماية للاجئين السوريين، أبرز المشاركون أن اللاجئين لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مع الحاجة الملحة إلى استجابة موحدة لتقليل التوترات ودعم كرامة اللاجئين. إن تسييس قضية اللاجئين في لبنان والتوترات الاجتماعية التي تلتها تعد نتيجة الأزمة الاقتصادية. يجب أن تتبنى الجهود الرامية لتخفيف التوترات بين المجتمعات اللبنانية واللاجئين نهجاً دقيقاً، يشمل حساسية للصراع ومبادئ "عدم تسبب الضرر"، مع توجيه الموارد المساعدة استناداً إلى الحاجة بدلاً من الفئة السكانية أو الجنسية. أكد المشاركون أن المانحين يلعبون دوراً حيوياً في الضغط على الحكومات اللبنانية لمعالجة هذه القضايا وضمان توزيع المساعدات بشكل عادل.

بالنسبة للحلول الدائمة، أبرز المشاركون أن عودة اللاجئين السوريين يجب أن تُراقَب عن كثب وتستند إلى مبادئ القانون الإنساني، لضمان أن أي عودة تتم بطريقة آمنة و طوعية وكريمة. اقترحوا أن يزيد المجتمع الدولي من حصص إعادة التوطين والمسارات التكميلية للاجئين السوريين التي تتضمن التكامل في السوق ولم الشمل العائلي وبرامج الكفالة.

3.2. سوريا — مبادرة الفضاء المدني السوري

قامت مبادرة المساحة المدنية السورية (SCSI)، بدعم من الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز الحوار بين السوريين، بتنظيم أربع جلسات استشارية في 15 و19-21 شباط/فبراير. كل جلسة ركزت على موضوع مختلف وتم تقسيمها إلى مجموعتي عمل لمناقشة القضايا الرئيسية ذات الصلة بموضوع الجلسة.

ركزت الجلسة الأولى على "مشكلة ضعف التماسك الاجتماعي في سوريا". ناقش المشاركون نهجين رئيسيين للتعامل مع قضية التفتت الاجتماعي والسياسي في سوريا: أحدهما يركز على جمع المجتمعات المحلية وتعزيز فرص الحوار، والثاني على تعزيز الحوكمة المحلية والعمل من خلال إطار اللامركزية. يؤكد الذين ناقشوا المجتمعات المحلية على أن المجتمع المدني السوري يواجه تحديات كبيرة في قدرته على التوسط بين المجتمعات المحلية والسلطات، فضلاً عن العمل عبر المناطق المختلفة من

مناطق الصراع. في حين تلعب المنصات المدنية دوراً حاسماً في ربط السوريين، إلا أن تركيز الجهود في بعض المناطق يُعتبر عائقاً للتنمية غير المتساوية. إدخال مواضيع جديدة مثل تماسك المجتمع ومشاركة المرأة من الممكن أن يسهم في التشجيع على النقاشات خارج خطوط الصراع، ولكن تنفيذ المشاريع عبر المناطق يُعوقه النزاع السياسي وعدم الاستقرار ومشاكل التواصل والصعوبات اللوجستية والقيود المصرفية على المنظمات المحلية.

أولئك الذين ناقشوا الحوكمة المحلية سلطوا الضوء على التنوع في العلاقات مع السلطات المحلية، بعضها يعيق عمل المجتمع المدني. أشار المشاركون أيضًا إلى غياب الاتحادات، الذي أدى إلى نقص الآليات لحماية العمال والمساهمة في التفكك الاجتماعي المتفاقم من النزاع. أوصى المشاركون بأن يخلق المانحون وصناع السياسات مساحات للحوكمة البديلة ودعم المجتمع المدني، وتعزيز التوعية باللامركزية، وبناء الشراكات، ودعم المشاريع التي تقدم خدمات متكاملة. كما دعوا إلى الحوار بين السوريين، وتوسيع التحالفات عبر جغرافيا سوريا المتنوعة، ووضع استراتيجيات للحفاظ على الدعم للكيانات المحلية.

في الجلسة الثانية، ناقش المشاركون "مرونة المجتمع"، تم تقسيم الجلسة مرة أخرى إلى مجموعتين، إحداهما تركز على المجتمع المدني والأمن الغذائي، والأخرى على الأمن الغذائي و مرونة المجتمع، وقدموا سلسلة من التوصيات حول كل من القضيتين. أوصى الذين ناقشوا الأمن الغذائي بأن يعطي المانحون وصانعو السياسات أولوية للمشاريع الزراعية المستدامة لضمان الأمن الغذائي في سوريا، من خلال تمكين المجالس المحلية للتخطيط والتنفيذ بفعالية. يعتبر دعم الطلب على العرض عن طريق تقديم السلع بأسعار عادلة أمراً حيوياً، جنباً إلى جنب مع التركيز على الحوكمة لإدارة فعالة. ينبغي أن تركز الجهود على البنية التحتية وتمكين الأسر والتعاونيات الزراعية، مع الانتقال من التمركز المفرط إلى التنمية اللامركزية. تعتبر مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في اتخاذ القرارات ذات أهمية بالغة، فضلاً عن توفير الموارد والتدريب للممارسات الزراعية الحديثة للتعامل لحل أزمة المياه المتفاقمة بسبب العوامل المناخية والسياسية.

سلط المشاركون الذين ناقشوا مقاومة المجتمع الضوء على أهمية إعادة تصنيف التمويل للمشاريع السورية من المساعدات الإنسانية إلى المساعدات التنموية، لا سيما في قطاع الصحة. أشار المشاركون إلى أنه يجب التركيز على الشراكات المحلية لضمان الملكية المحلية للمساعدة، بينما يعتبر تحسين تصميم المشاريع مركزياً لنجاح هذه الشراكات. من بين التوصيات الرئيسية الأخرى كانت تمويل الدراسات حول الانتعاش المبكر، والتركيز على التعليم، ودعم القطاع الزراعي، وتفعيل القطاع الخاص، وتعزيز المشاريع العابرة للجغرافيا لتحقيق الوحدة والسلام في سوريا، وإقامة توزيع عادل للكهرباء، ودعم التجارة والإنتاج.

ركزت الجلسة الثالثة على "هجرة السوريين و استنفاد موارد المجتمعات"، مع مواضيع فرعية تتعلق بدعم الشباب السوري ومعالجة عواقب الهجرة من سوريا. أوصى المشاركون الذين ناقشوا مسألة الشباب السوري بإعطاء أولوية لاحتياجاتهم وأصواتهم من خلال خلق بيئات آمنة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والمنتديات، بالإضافة إلى تعزيز الحوار بين المانحين والشباب. اعتبرت الصحة النفسية والجسدية على أنها قضايا رئيسية، واقترح المشاركون توفير خدمات الدعم النفسي بالإضافة إلى إنشاء مراكز للتعامل مع الإدمان على المخدرات. كما أوصوا بزيادة المشاريع من أجل فرص العمل، بالإضافة إلى الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية، والتي يجب تعزيزها من خلال إنشاء بيئات تسهل التعليم والتوظيف. اقترح المشاركون أيضًا تنظيم اجتماعات مجتمعية دورية لجميع الفئات العمرية لتعزيز تطوير الشباب والتكامل الاجتماعي.

تضمنت التوصيات للتخفيف من تأثيرات الهجرة تعزيز المجتمعات من خلال الحوكمة الذاتية والتمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على تحسين معايير المعيشة والدعوة الخارجية للتعليم والدعم التكنولوجي، إلى جانب حماية المجتمع المدني والدعوة إلى خيارات عودة آمنة. طالب المشاركون أيضًا بالتعاون مع الخبراء الأجانب والجاليات المهاجرة لتعزيز التنمية، بالإضافة إلى دعم الموارد المحلية والمشاريع الزراعية الصغيرة. اعتُبر تقدير الشهادات التعليمية السورية في الخارج أمرًا هامًا. كما سلطوا الضوء على أهمية تعزيز حوارات المجتمع والمبادرات الشاملة لعدة القطاعات التي يقودها المجتمع المدني والقطاع الخاص والمهاجرون كمفتاح للحلول المستدامة

في الجلسة النهائية، ركز المشاركون على "تعثر العملية السياسية وفقدان دور السوريين بها"، مع مجموعتي عمل حول دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية ودور المجتمع المدني في بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي. أكد المشاركون في المجموعة الأولى على ضرورة إعادة توجيه التمويل نحو الانتعاش المبكر بينما يتم إنشاء مساحات مدنية للحوارات لتسهيل العودة إلى العمليات السياسية. كما أشاروا إلى ضرورة دعم المبادرات عبر المناطق الجغرافية لتشمل كل مناطق سوريا، فضلاً عن المبادرات التي تعزز التعاطف الاجتماعي المتصل بالحلول السياسية، وتمكين الشباب والنساء في التوسط والحوار السياسي. أعلن المشاركون أنه يجب على المانحين مواكبة الأولويات المحلية، والسعي لحماية وتمكين المجتمع المدني، وتسهيل الحوار بين المجتمع المدني والممثلين السياسيين، وتعزيز التعاون بين المنظمات العاملة على تعزيز الحوار والتفاهم بين المجتمعات.

أما الذين ناقشوا بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي، أكدوا على أهمية رسائل الوحدة من قبل الفاعلين السوريين لصناع القرار الدوليين والمانحين. كما سلطوا الضوء على أهمية استكشاف مسارات بديلة خارج محادثات أستانا وجنيف، مشيرين إلى أن التعلم من تجارب البلدان المتضررة من الحروب ضروري للوصول إلى حلول. ومن بين التوصيات الإضافية تشجيع المشاركة المجتمعية وإنشاء منهجيات واضحة لمشاركة المجتمع المدني في السياسة، فضلاً عن حماية المجتمع المدني، ودعم المشاريع الشاملة لعدة قطاعات، وتعزيز الديمقراطية. واعتبروا أن تمكين الجمعيات التطوعية مالياً، وتعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، والحفاظ على حياد المساعدات الإنسانية يعد أساسياً للتماسك الاجتماعي. دعا المشاركون إلى عدم التطبيع بدون عملية سياسية واوصوا بالعمل نحو حلول سياسية تتماشى مع واقع السوريين.

3.مشاورات المجتمع المدني عبر الإنترنت

الشكل رقم 1: هل سمعت مسبقاً بيوم الحوار في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة؟

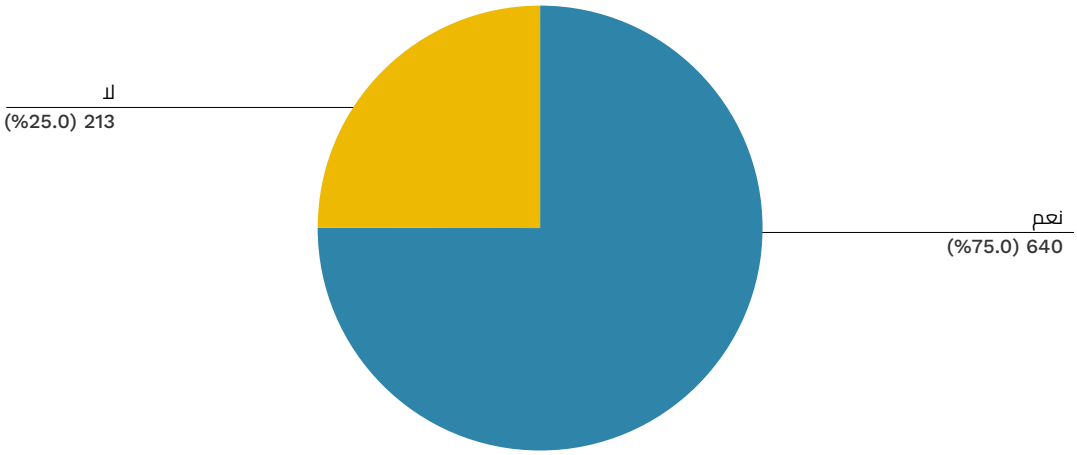

بعد السؤال الأولي للتأكد من أن المشاركين يبلغون من العمر 18 عامًا على الأقل وموافقتهم على المتابعة مع الاستطلاع، تم سؤال المشاركين عن مدى إلمامهم بيوم الحوار في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة. أعرب ثلاثة أرباع المشاركين عن معرفتهم به، على الرغم من أن الإلمام كان أقل بين الأفراد السوريين (63٪). وكان الإلمام الأعلى لدى المشاركين من منظمات المجتمع المدني العاملة داخل سوريا، حيث بلغ 81٪.

1.3. معلومات ديموغرافية

الشكل 2: فئة المشارك

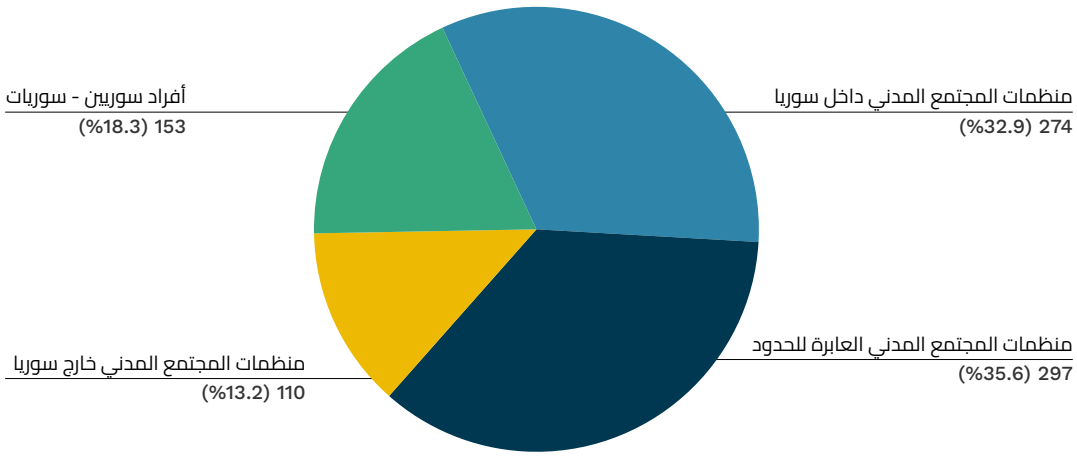

تم تسجيل **834** مشاركة صالحة في الاستطلاع، وتعد المشاركة صالحة في حال أكمل المشارك صفحة السمات الديموغرافية التي تطرح أسئلة حول الجنس، والعمر، وصفة المشارك (ممثل منظمة مجتمع مدني أو فرد). وحوالي ثلاثة أرباع الردود (681) تمثل منظمات المجتمع المدني، في حين أن البقية (153) هم أفراد سوريون غير مرتبطين بمنظمات المجتمع المدني. وتم تقسيم المشاركين من منظمات المجتمع المدني إلى فئة موجودة داخل سوريا وأخرى في الخارج لكن تعمل داخل سوريا (منظمات عاملة عبر الحدود)، ومنظمات تعمل مع السوريين في بلدان أخرى (منظمات خارج سوريا). وتشكل كل من المنظمات العاملة عبر الحدود والمنظمات الموجودة داخل سوريا حوالي ثلث العينة الكلية.

الشكل 3: ما نوع المنظمة التي تعمل لصالحها؟

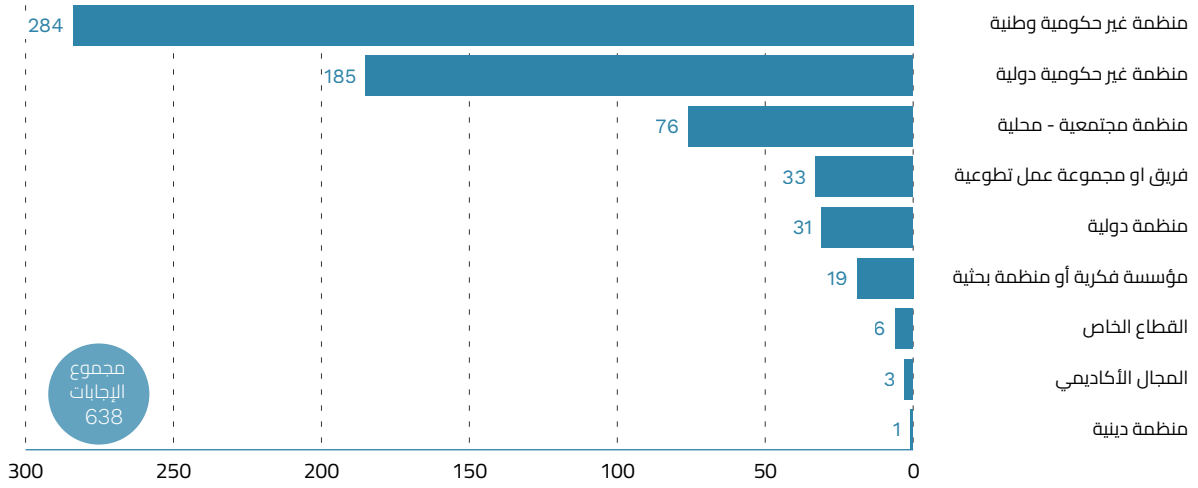

من بين 638 مشاركاً حددوا نوع المنظمة التي يعملون لصالحها، اختارت الغالبية العظمى إما منظمة وطنية غير حكومية (284) أو منظمة دولية غير حكومية (185).

الشكل 4: المواقع على مستوى الدولة

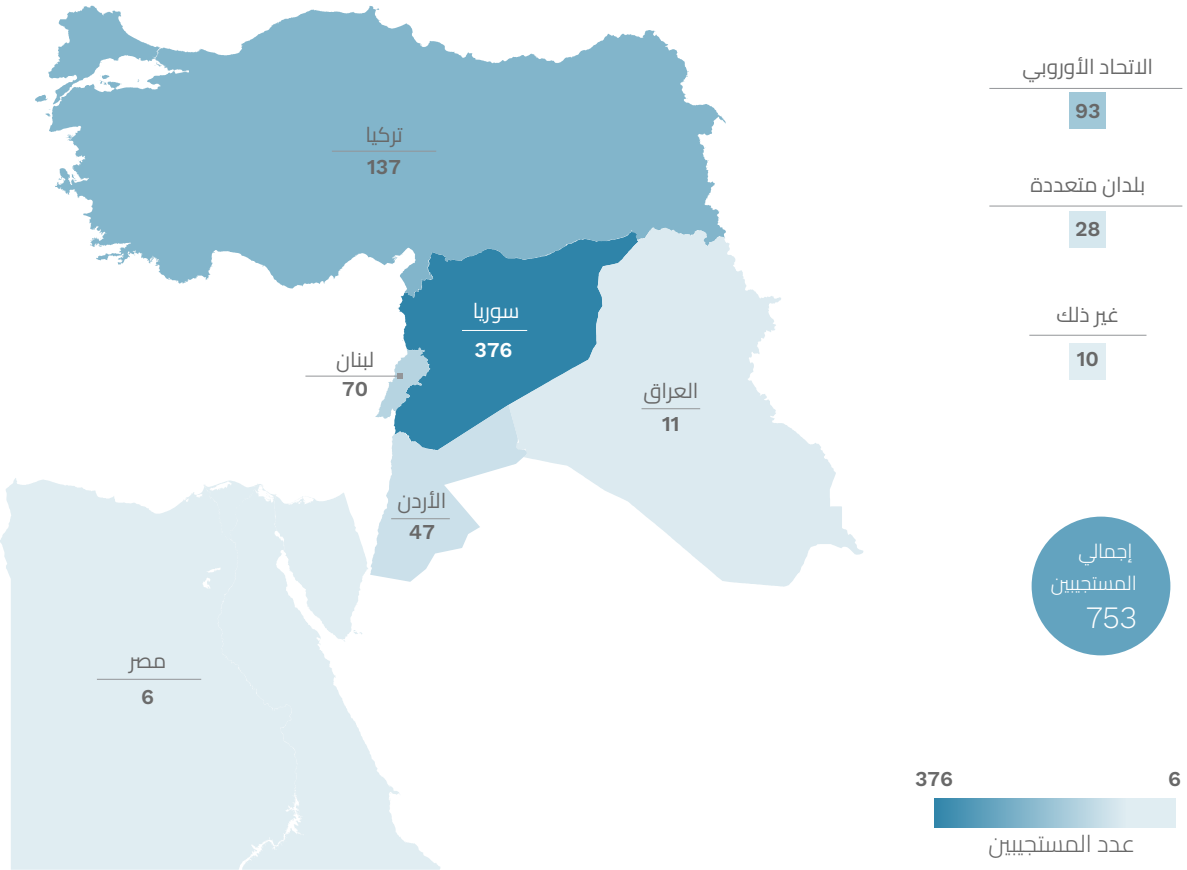

من بين المشاركين الذين حددوا موقعهم، كان حوالي نصفهم في داخل سوريا، تليها تركيا بنسبة 18٪ ولبنان بنسبة 12٪. طلب من المشاركين المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في سوريا تحديد المناطق التي يعملون فيها. لأغراض حساسة للنزاع، تم تحديد المواقع على مستوى المحافظة (ومستوى الناحية الفرعي للمناطق ذات الحكم المشترك) وإجمالها. حدد 66٪ من المشاركين مناطق في منطقة الحكم الفردي، في حين حدد 11٪ من المشاركين مواقع عبر أكثر من منطقة حكم. أشار 23٪ من المشاركين إلى أنهم يعملون عبر كامل سوريا.

الشكل 5: في أي مناطق في سوريا تعمل منظمتك؟

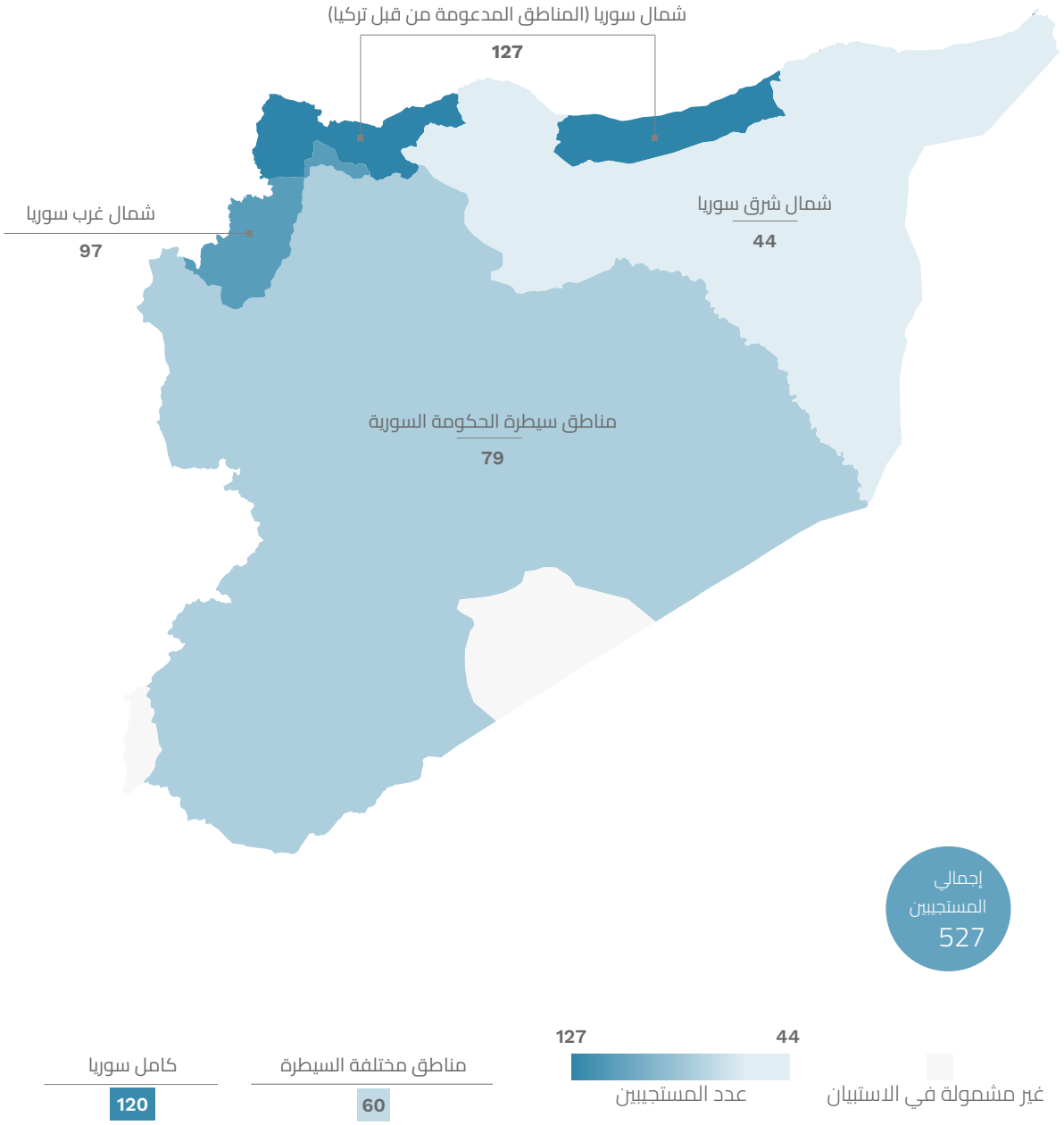

الشكل 6: ما عمرك؟

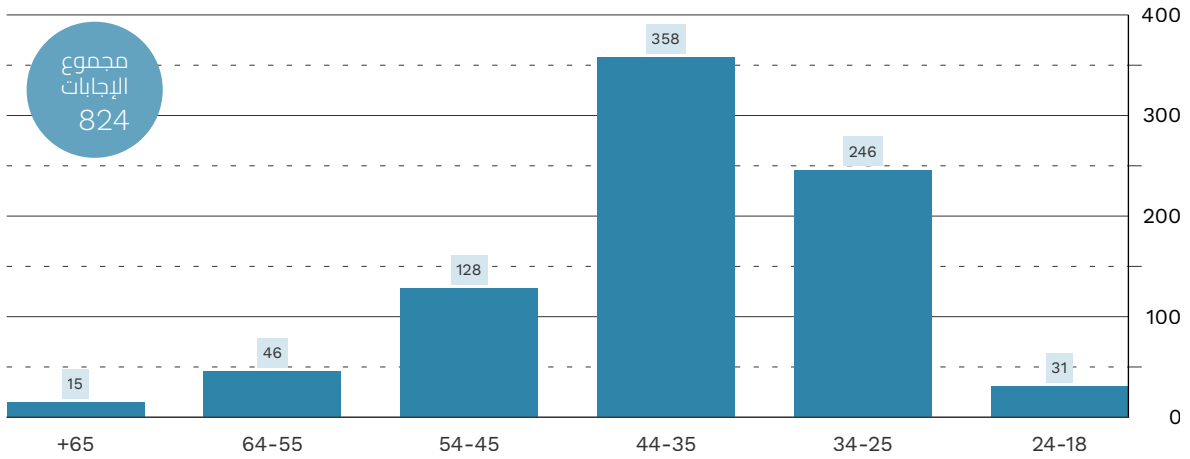

77٪ من المشاركين كانوا دون سن الـ 44 عامًا، مع أكبر مجموعة (43٪) في الفئة العمرية بين 35 و 44 عامًا. كانت عينة الدراسة مائلة نحو الذكور، حيث بلغت نسبة الرجال 64٪ من المشاركين، بينما بلغت نسبة النساء 35٪، و1٪ فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم. أما بالنسبة لمجموعة الأفراد السوريين (أي أولئك الذين لا يمثلون منظمات المجتمع المدني)، فكانت العينة أكثر توازناً إلى حد ما حيث بلغت نسبة الرجال 55٪ ونسبة النساء 42٪، و3٪ فضلوا عدم الإفصاح عن جنسهم.

الشكل7: جنس المشاركين

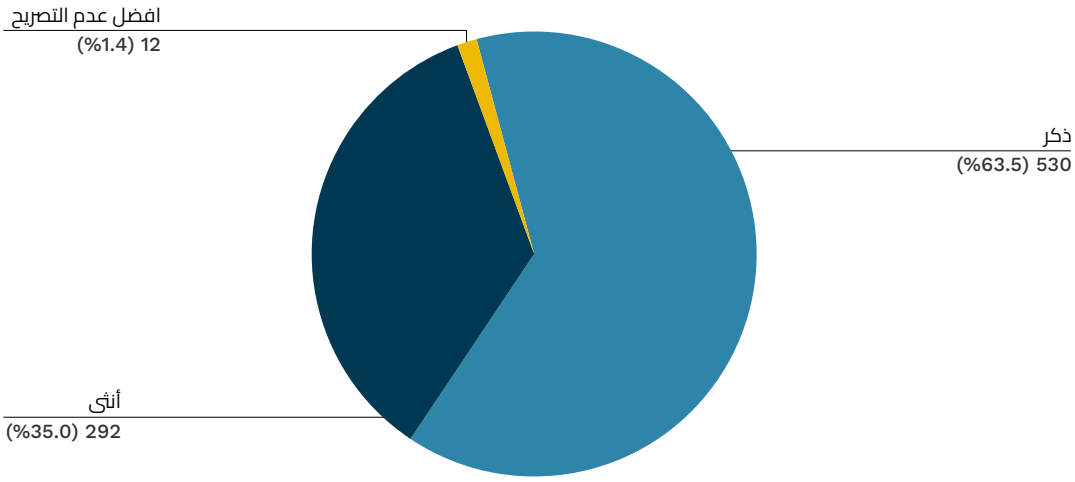

2.3. المجتمع المدني والحوكمة

لضمان إجابة المشاركون على الأسئلة ذات الصلة بتجاربهم فقط، تضمن هذا الجزء من الاستطلاع ميزة التخطي لتقديم أسئلة مختلفة لممثلي منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين. تم سؤال المشاركين من منظمات المجتمع المدني عن التحديات الخاصة التي واجهت منظماتهم وكذلك التغييرات في البيئة التشغيلية خلال الـ 12 شهرا الماضية، بينما تم طرح ثلاثة أسئلة على الأفراد السوريين تتعلق باتخاذ القرار المحلي ودور المجتمع المدني والمجتمع الدولي في الاستجابة الإنسانية والسياسية لأزمة سوريا. بعد ذلك، طُرحت مجموعة أخيرة من الأسئلة على جميع المشاركين حول كيفية تعزيز دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمة سوريا، وكذلك التحديات الحالية التي تواجه الحوكمة في سوريا. كما تضمن هذا القسم سؤالًا يتعلق بالاستجابة للزلازل التي ضربت تركيا وسوريا في شباط/فبراير 2023.

1.2.3. أسـئلة لمنظمات المجتمع المدني

الشكل 8: ما هي التحديات الأكثر أهمية التي تواجه منظمتك (خارج سوريا)؟

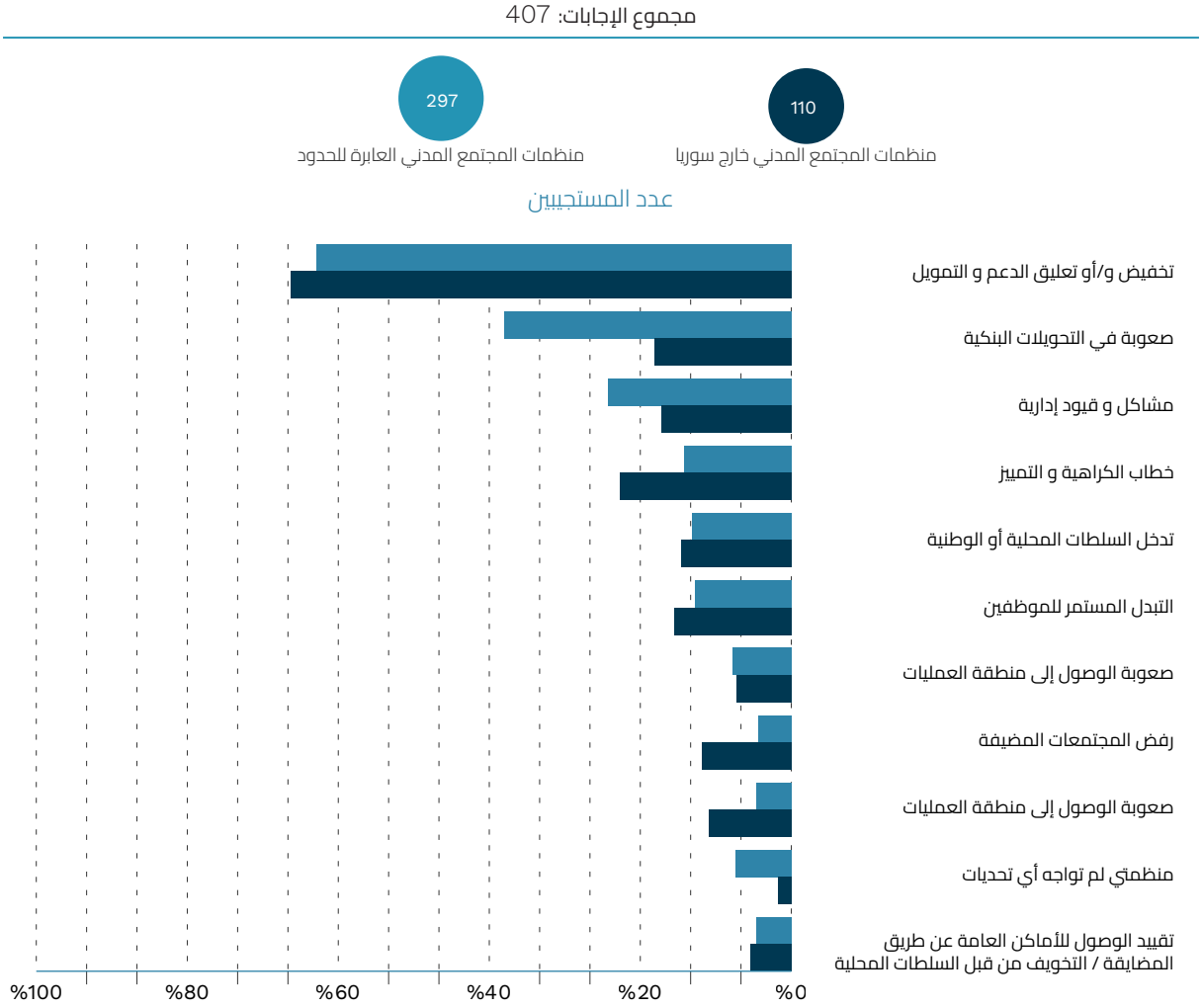

في البداية، طُلب من المشاركين من منظمات المجتمع المدني المعنية بالأمن السيبراني تحديد التحديات التي واجهت منظماتهم خلال ال12 شهرا الماضية، سواء داخل أو خارج سوريا. أكبر تحدي تم تحديده كان "نقص الدعم و/أو تعليق التمويل"، والذي تم اختياره من قبل 64٪ من المشاركين بشكل عام. وكانت الخيار الثاني الأكثر اختياراً هي "صعوبة التحويلات المصرفية"، التي تم اختيارها من قبل 33٪ من المشاركين بشكل عام. ومع ذلك، كانت هذه النتيجة بقيادة منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود التي اختارت هذه الإجابة بمعدل يزيد عن مرتين مقارنة بمنظمات المجتمع المدني خارج سوريا (38٪ مقابل 18٪). بدلاً من ذلك، كانت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا أكثر ميلًا لأن تسلط الضوء على "خطاب الكراهية أو العنصرية"، حيث اختار 23٪

من المشاركين هذا الخيار، مقارنة بـ 14٪ من المشاركين عبر الحدود. وكانت "القيود/المشاكل الإدارية" في المرتبة الثالثة، حيث اختارها 22٪ من العينة بشكل عام؛ 24٪ و 17٪ من المشاركين من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود والمشاركين من منظمات المجتمع المدني خارج سوريا، على التوالي.

الشكل 9: ما هي التحديات الأكثر أهمية التي تواجه منظمتك (داخل سوريا)؟

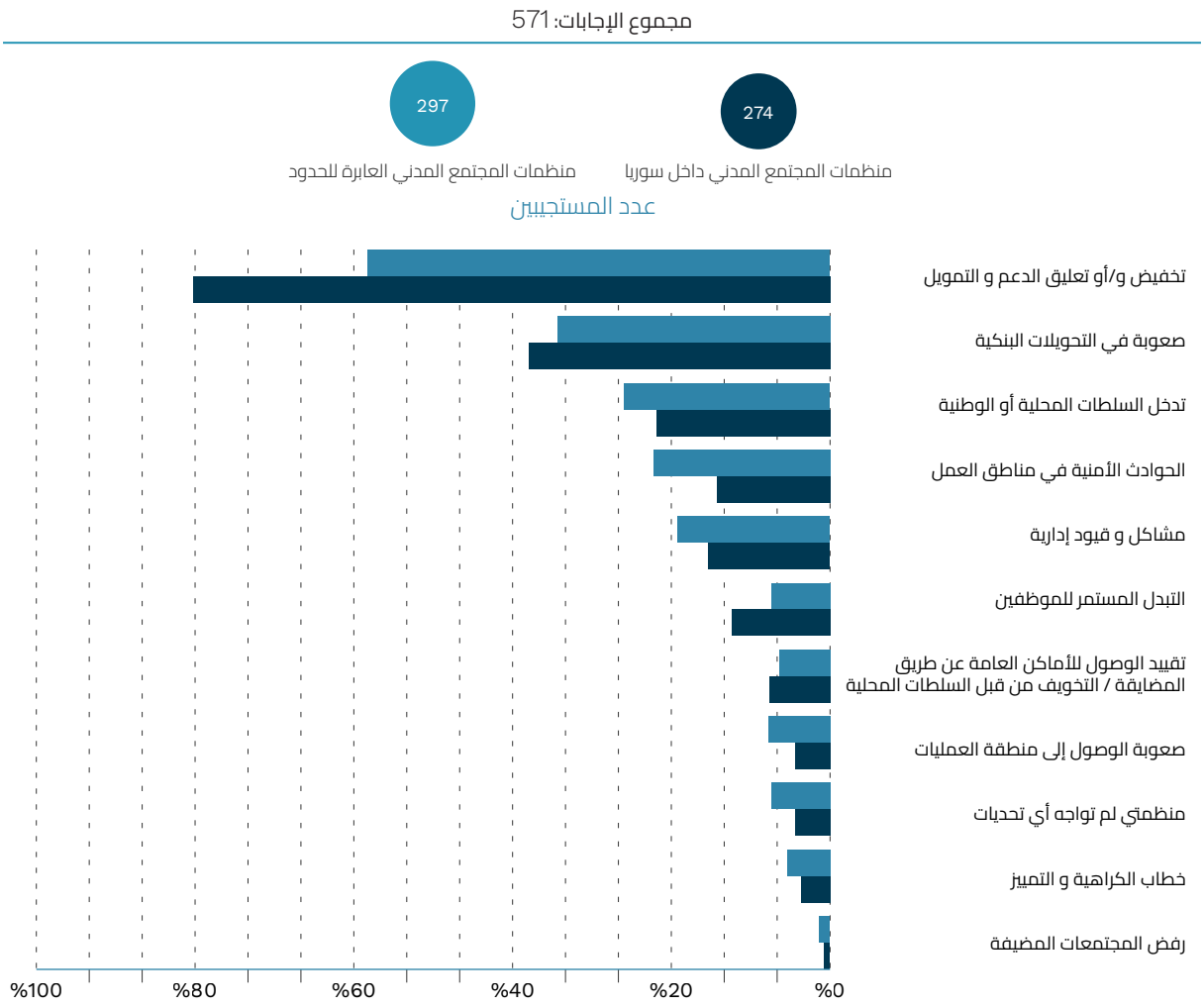

فيما يتعلق بالتحديات داخل سوريا، حدد 69٪ من المشاركين من منظمات المجتمع المدني "نقص الدعم و/أو تعليق التمويل" كتحدي رئيسي لهم. ومع ذلك، كان هناك فارق كبير بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود (58٪) ومنظمات المجتمع المدني داخل سوريا (80٪). كان الخياران اللذين احتلّا المرتبة الثانية والثالثة، "صعوبة التحويلات المصرفية" و "تدخل السلطات المحلية أو الوطنية"، بمعدلات متشابهة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود (34٪ و26٪، على التوالي) ومنظمات المجتمع المدني داخل سوريا (38٪ و22٪، على التوالي). اختلفت المجموعتان بشكل أقوى في اختيارهما لـ "حوادث النزاع في مناطق العمليات"، التي تم اختيارها من قبل 22٪ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود 14٪ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل خارج سوريا؛ و "تغيير العاملين"، التي تم اختيارها من قبل 7٪ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود و 12٪ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل داخل سوريا. التحدي المتزايد الناتج عن حوادث النزاع لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود مفهوم، نظرًا لأنها أكثر ميلًا للعمل في شمال وشمال غرب سوريا، التي ماتزال تحت سيطرة مجموعات المعارضة.

الشكل 10: كيف تغيرت البيئة التشغيلية العامة في بلد عملك خلال ال١٢ شهرًا الماضية؟

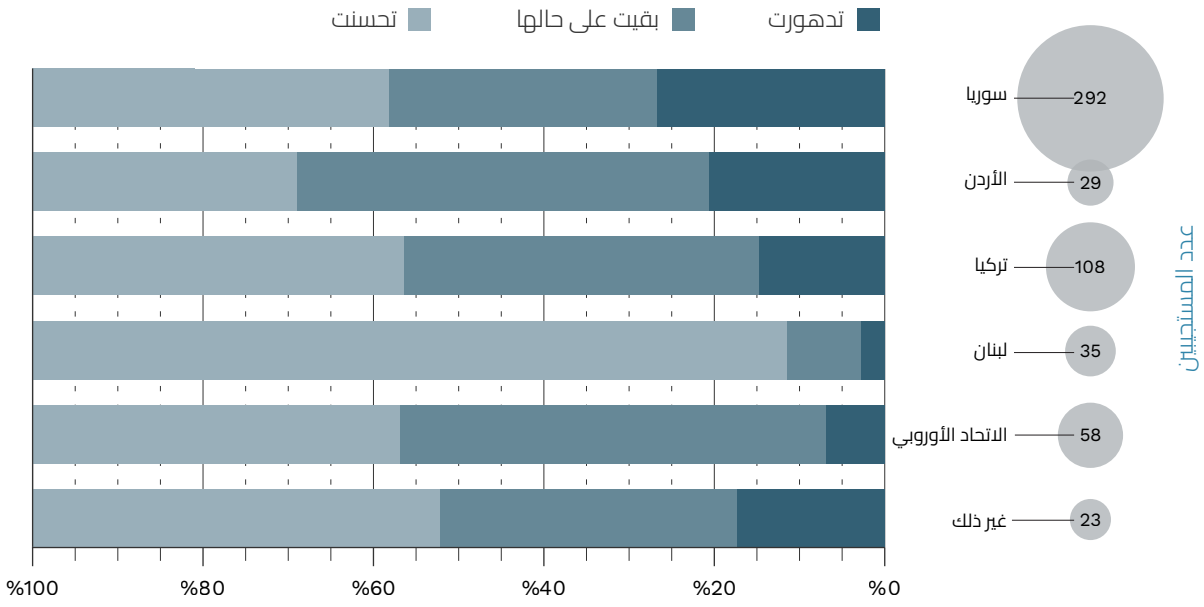

عندما تم سؤالهم عن كيفية تغير البيئة التشغيلية العامة للمجتمع المدني في بلد عملهم خلال الـ 12 شهرًا الماضية، كان المشاركون في جميع البلدان أكثر ميلًا للقول بأن الظروف قد تدهورت بدلاً من التحسن، وكان هناك عدد أقل من المشاركين يقولون أن الظروف تحسنت مقارنة بالاستطلاع السابق للعام الماضي، حيث قال ما يقارب 50٪ من المشاركين في المجتمع المدني في سوريا و 47٪ من المشاركين في الأردن أن البيئة التشغيلية العامة قد تحسنت. في هذا العام، شعر ما يقارب 25٪ في سوريا و 20٪ في الأردن بأن الظروف قد تحسنت. في لبنان، قال ما يقارب 90٪ من المشاركين أن البيئة التشغيلية قد تدهورت، مقارنة بثلثي المشاركين العام الماضي. كان أولئك الذين يتواجدون في الاتحاد الأوروبي والأردن هم الأكثر ميلًا للقول بأن الظروف لم تتغير.

الشكل 11: كيف تغيرت البيئة التشغيلية العامة في بلد عملك خلال ال١٢ شهرًا الماضية؟ (حسب منطقة سوريا)

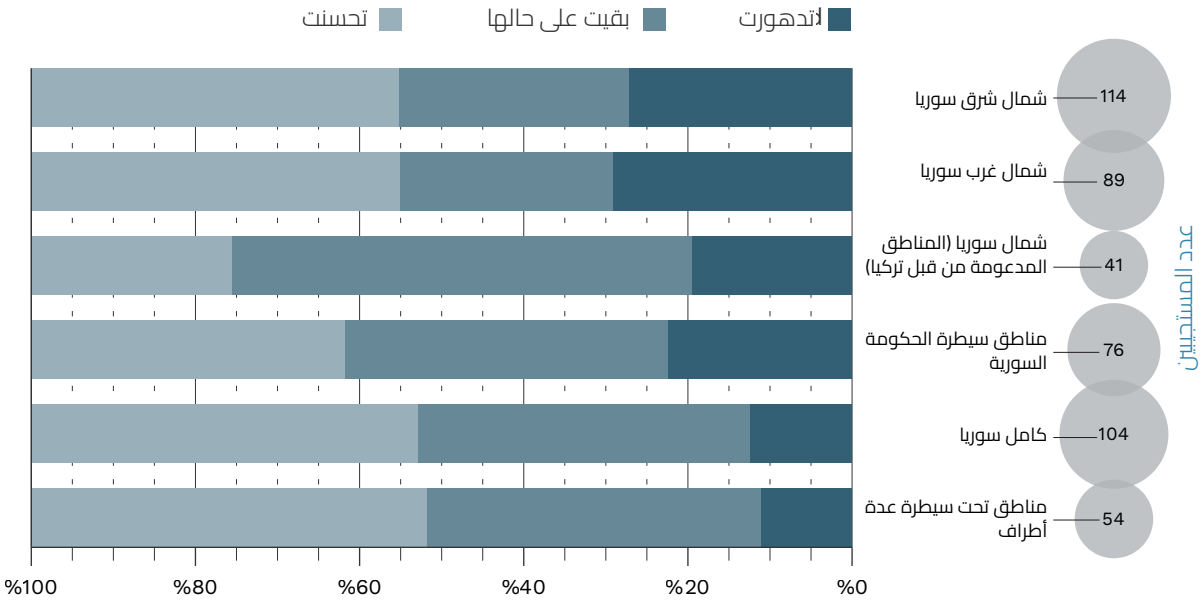

انعكست هذه الأنماط داخل مختلف مناطق سوريا، حيث قامت جميع المناطق بالإبلاغ عن تدهور الظروف مقارنة بالعام الماضي. في استطلاع عام 2023، قال أكثر من 50٪ من المشاركين في شمال شرق سوريا وشمال غرب سوريا إن الظروف قد تحسنت، وقد تراجعت نسبتهم هذا العام إلى ما يقارب 25٪ فقط. رأى أولئك العاملون عبر عدة خطوط أيضًا انخفاضًا من حوالي 40٪ من المشاركين الذين قالوا إن الظروف قد تحسنت العام الماضي إلى ما يزيد قليلاً عن 10٪ هذا العام. كان أولئك الذين في شمال سوريا هم الأكثر ميلًا للقول بأن الظروف لم تتغير، وأيضًا الأقل ميلًا للإبلاغ عن تدهور الظروف، حيث اختار حوالي 25٪ من المشاركين هذا الخيار.

الشكل 12: ما هي العوامل التي أدت إلى تحسين البيئة التشغيلية العامة للمجتمع المدني في بلد عملك خلال ال١٢ شهرًا الماضية؟

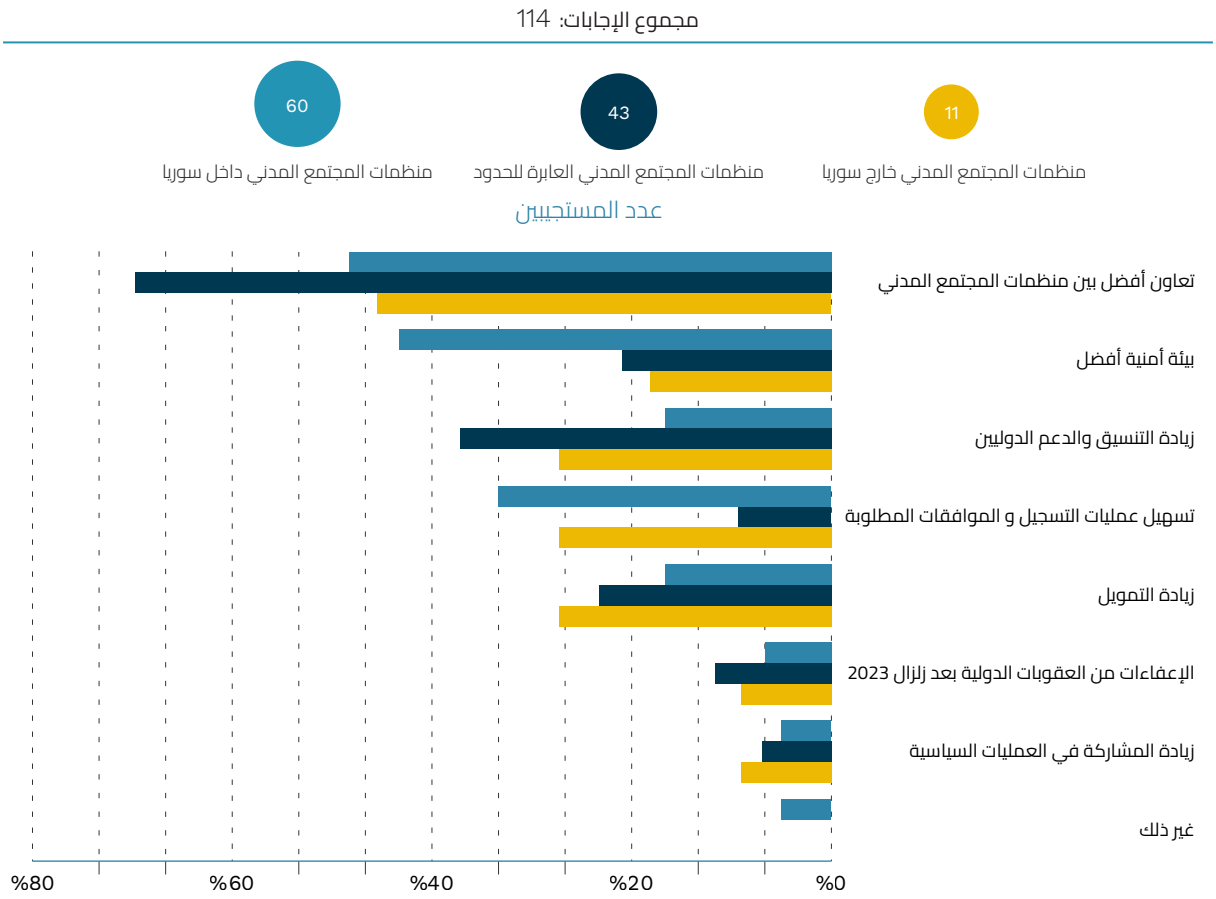

المشاركون الذين اختاروا أن البيئة التشغيلية العامة قد تحسنت تم ثم سؤالهم على أسباب التحسن. كانت الإجابة الأكثر ذكرًا هي "تحسّن التعاون بين منظمات المجتمع المدني" (56٪)، والتي كانت الإجابة الأعلى بين جميع أنواع منظمات المجتمع المدني الثلاثة. كان المشاركون من منظمات المجتمع المدني داخل سوريا أكثر ميلًا للإشارة إلى "تحسّن البيئة الأمنية" (43٪ مقارنة بـ 21٪ لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود و 18٪ لمنظمات المجتمع المدني خارج سوريا، بينما أشار 37٪ من المشاركين في منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود إلى "زيادة التنسيق الدولي والدعم"، مقارنة بـ 17٪ من المشاركين من منظمات المجتمع المدني داخل سوريا و 27٪ من الذين خارج سوريا. يمكن رؤية الفارق الأكثر وضوحًا بين أنواع المشاركين في اختيار "تسجيل أسهل وعمليات الموافقات"، التي تم اختيارها من قبل 33٪ من منظمات المجتمع المدني داخل سوريا و 27٪ من الذين خارج سوريا، ولكن فقط 9٪ من الذين يعملون عبر الحدود.

الشكل 13: ما هي العوامل التي أدت إلى تدهور البيئة التشغيلية العامة للمجتمع المدني في بلد عملك خلال ال١٢ شهرًا الماضية؟

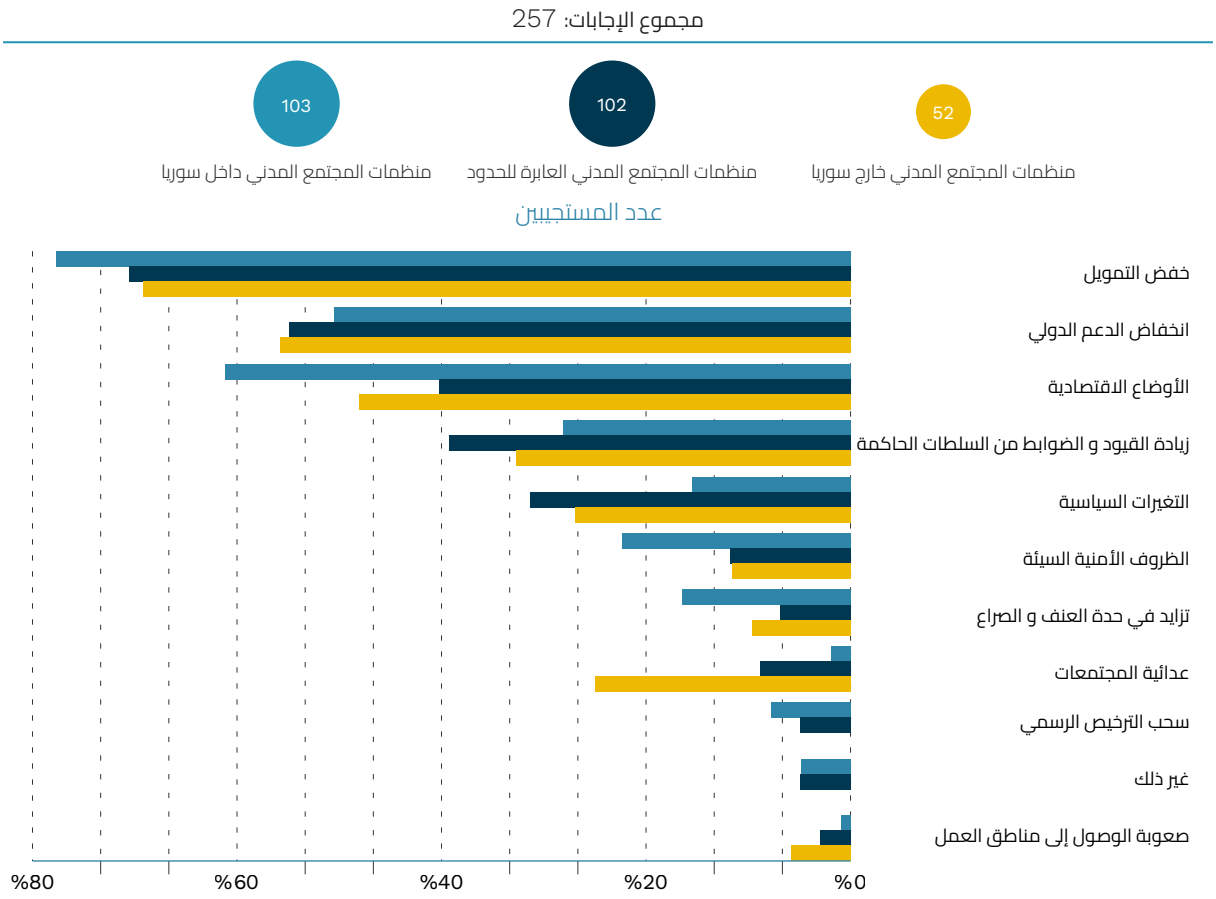

تم التأكيد على "تقليص التمويل" من قبل 73٪ من جميع المشاركين كعامل رئيسي لتدهور الظروف التشغيلية، بينما أشار المشاركون أيضًا إلى تأثير "تقليص الدعم الدولي" (53٪). اختار 50٪ من المشاركين بشكل عام "الظروف الاقتصادية"، لكنها اختيرت بشكل أقوى من قبل منظمات المجتمع المدني داخل سوريا (61٪) مقارنة بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود (40٪) ومنظمات المجتمع المدني خارج سوريا (48٪). بين الفئات، كانت "زيادة القيود من قبل السلطات الحاكمة" في المرتبة الثالثة (33٪)، بينما اختارت منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود (31٪) ومنظمات المجتمع المدني خارج سوريا (27٪) "التغييرات السياسية" بشكل أكبر مقارنة بمنظمات المجتمع المدني داخل سوريا (16٪). كانت الفروق الرئيسية الأخرى تحديد "الظروف الأمنية السيئة" من قبل منظمات المجتمع المدني داخل سوريا (22٪) بنسبة أكبر مقارنة بالمشاركين الآخرين في منظمات المجتمع المدني (12٪)، وأشارت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا "العداء الاجتماعي" بدرجة أعلى بكثير (25٪) مقارنة بأولئك داخل سوريا (1٪) والعاملين عبر الحدود (9٪).

2.2.3. أسـئلة للأفراد السوريين

الشكل 14: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارات التالية.

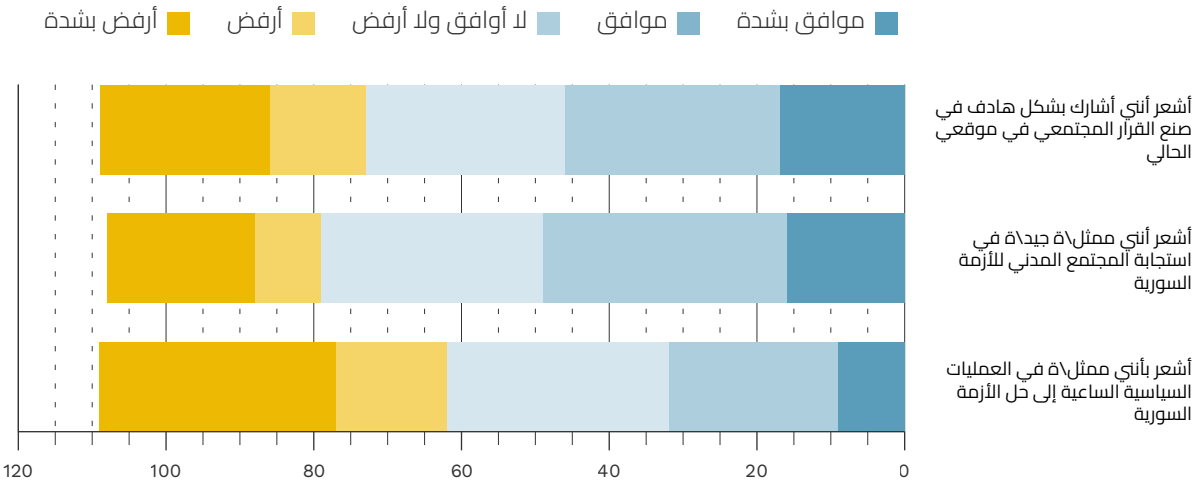

طُلب من المشاركين السوريين الأفراد الذين لا ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني أن يشيروا إلى مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على ثلاثة عبارات تتعلق باتخاذ القرارات في المجتمع، واستجابة المجتمع المدني لأزمة سوريا، وتمثيلهم في العملية السياسية لحل الأزمة السورية. وافق ما يقارب نصف المشاركين أو وافقوا بشدة على أنهم مشاركون بشكل فعال في اتخاذ القرارات في موقعهم الحالي (42٪)، وأنه يتم تمثيلهم بشكل جيد في استجابة المجتمع المدني للأزمة (45٪). ومع ذلك، وافق أقل من ثلث المشاركين أو وافقوا بشدة على أنه يتم تمثيلهم في العملية السياسية لحل الأزمة في سوريا (29٪)، مع نفس العدد من الذين اختلفوا بشدة مع العبارة. عند المقارنة مع استطلاع العام الماضي، وافق عدد أقل من المشاركين أو وافقوا بشدة مع أنهم مشاركون بشكل فعال في اتخاذ القرارات في موقعهم الحالي (42٪ مقابل 54٪)، بينما وافق عدد أكبر أو وافقوا بشدة على أنه يتم تمثيلهم بشكل جيد في استجابة المجتمع المدني لأزمة سوريا (45٪ مقابل 33٪). لم يُطلب السؤال الثالث في استطلاع العام الماضي.

3.2.3. أسـئلة لجميع المشاركين

المجموعة التالية من الأسئلة، التي تتعلق بعدة قضايا بما في ذلك دور المجتمع المدني ومشاركته في الاستجابات الإنسانية، وكيفية تعزيز دوره، والتحديات التي تواجه الحوكمة في سوريا، والاستجابة لزلزال عام 2023، تم الرد عليها من قبل جميع المشاركين

الشكل 15: إلى أي مدى توافق بأن المجتمع المدني مدرج بشكل فعال في اتخاذ قرارات حول الاستجابة الإنسانية لأزمة سوريا؟

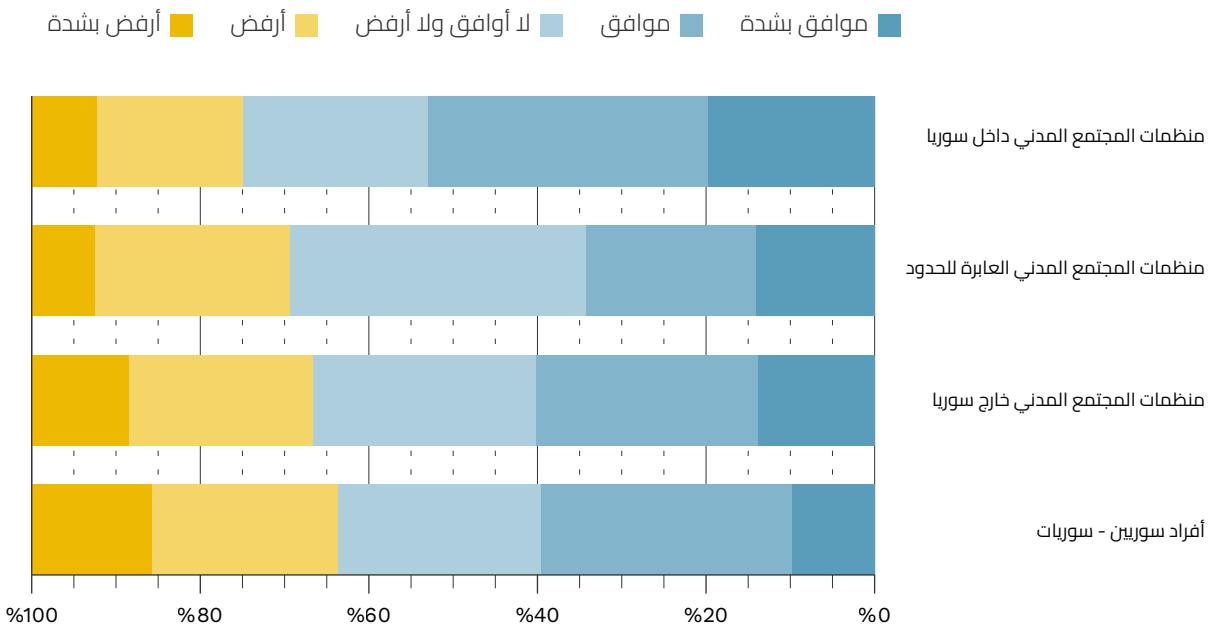

كان المشاركون من منظمات المجتمع المدني داخل سوريا أكثر ميلًا لأن يوافقوا أو يوافقوا بشدة بأنهم شعروا بالاندماج في الاستجابة الإنسانية، حيث قال 53٪ من المشاركين أنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على هذه العبارة. وكان المشاركون من الأفراد السوريين الأكثر ميلًا للاختلاف معها، حيث أبدى 14٪ من المشاركين اعتراضًا شديداو 22٪ اعتراضًا. أما المشاركون عبر الحدود كانوا أكثر ميلًا لأن يختاروا "لا أتفق ولا أختلف"، حيث اختار 35٪ من المشاركين هذا الخيار.

الشكل 16: ما الذي يلزم برأيك لتعزيز دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمة سوريا؟

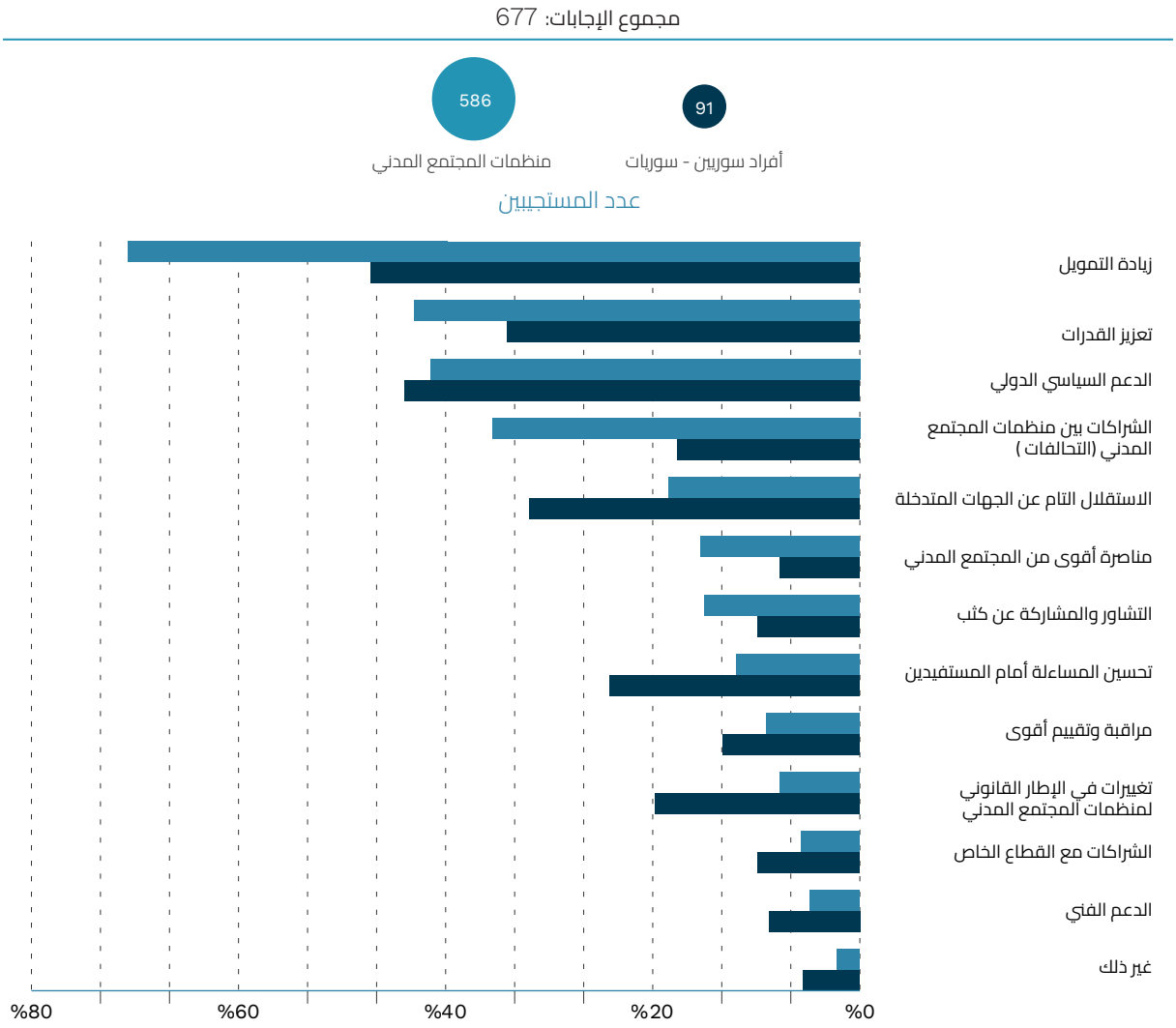

عندما تم سؤالهم عن ما يحتاجه تعزيز دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمة سوريا، اختلفت الإجابات إلى حد ما بين المشاركين في منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين. في حين اختار كلا الفريقين نفس الإجابات الثلاثة الأولى "زيادة التمويل" (تم تفضيلها من قبل 71٪ من مشاركي منظمات المجتمع المدني مقارنة بـ 47٪ من الأفراد السوريين)، "تعزيز القدرات" (43٪ من منظمات المجتمع المدني و 34٪ من الأفراد السوريين)، و "الدعم السياسي الدولي" (41٪ و 44٪ على التوالي)، كان الأفراد السوريين أكثر ميلًا لتسليط الضوء على أهمية "الاستقلال الكامل عن الجهات المتدخلة" (32٪ مقابل 18٪ من مشاركي منظمات المجتمع المدني)، "تحسين المساءلة تجاه المستفيدين/المستقبلين" (24٪ مقابل 12٪)، و "التغييرات في الإطار القانوني المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني" (20٪ مقابل 8٪)، في حين أعطى مشاركوا منظمات المجتمع المدني المزيد من التركيز على "الشراكات بين منظمات المجتمع المدني (مثل التحالفات)" (35٪ مقابل 18٪ من الأفراد السوريين). كانت هذه الإجابات مشابهة بشكل عام لتلك التي تم استلامها العام الماضي.

الشكل 17: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية للحوكمة في سوريا؟

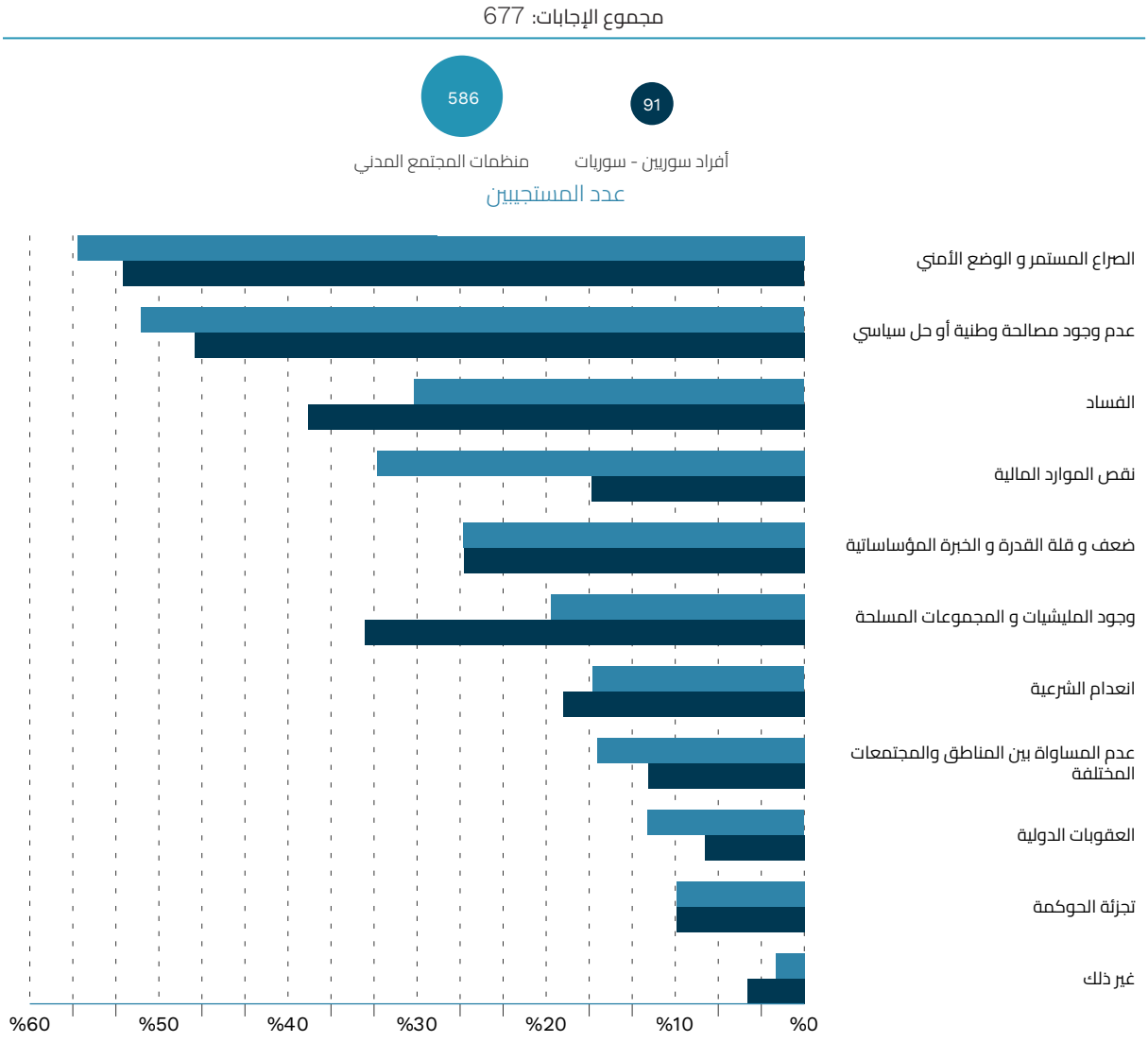

بعد ذلك، طُلب من المشاركين تحديد التحديات الرئيسية للحوكمة في سوريا. كانت الإجابتان في المرتبة الأولى والثانية هما "النزاع المستمر والوضع الأمني" (56٪) و "نقص التصالح الوطني أو الحل السياسي" (51٪)، والتي شهدت نسبة اختيار متقاربة من جميع المشاركين. بينما كانت "الفساد" في المرتبة الثالثة (31٪)، إلا أنه تم اختيارها بمعدل أعلى من قبل الأفراد السوريين من المشاركين من منظمات المجتمع المدني (38٪ و 30٪ على التوالي). اعتُبر نقص الموارد المالية أكثر أهمية بشكل كبير للمشاركين من منظمات المجتمع المدني (33٪) مقارنة بالأفراد السوريين (16٪). تم رفع هذه النسبة من قبل منظمات المجتمع المدني داخل سوريا بشكل خاص، حيث اختار 42٪ منهم هذا الخيار، مقارنة بـ 29٪ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود و 21٪ من منظمات المجتمع المدني خارج سوريا. وكان هناك أيضًا فارق كبير في اختيار "وجود الميليشيات/الجماعات المسلحة"، حيث تم تسليط الضوء عليه من قبل 34٪ من الأفراد السوريين مقارنة بـ 20٪ من المشاركين من منظمات المجتمع المدني.

الشكل 18: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية للحوكمة في سوريا (حسب منطقة سوريا)؟

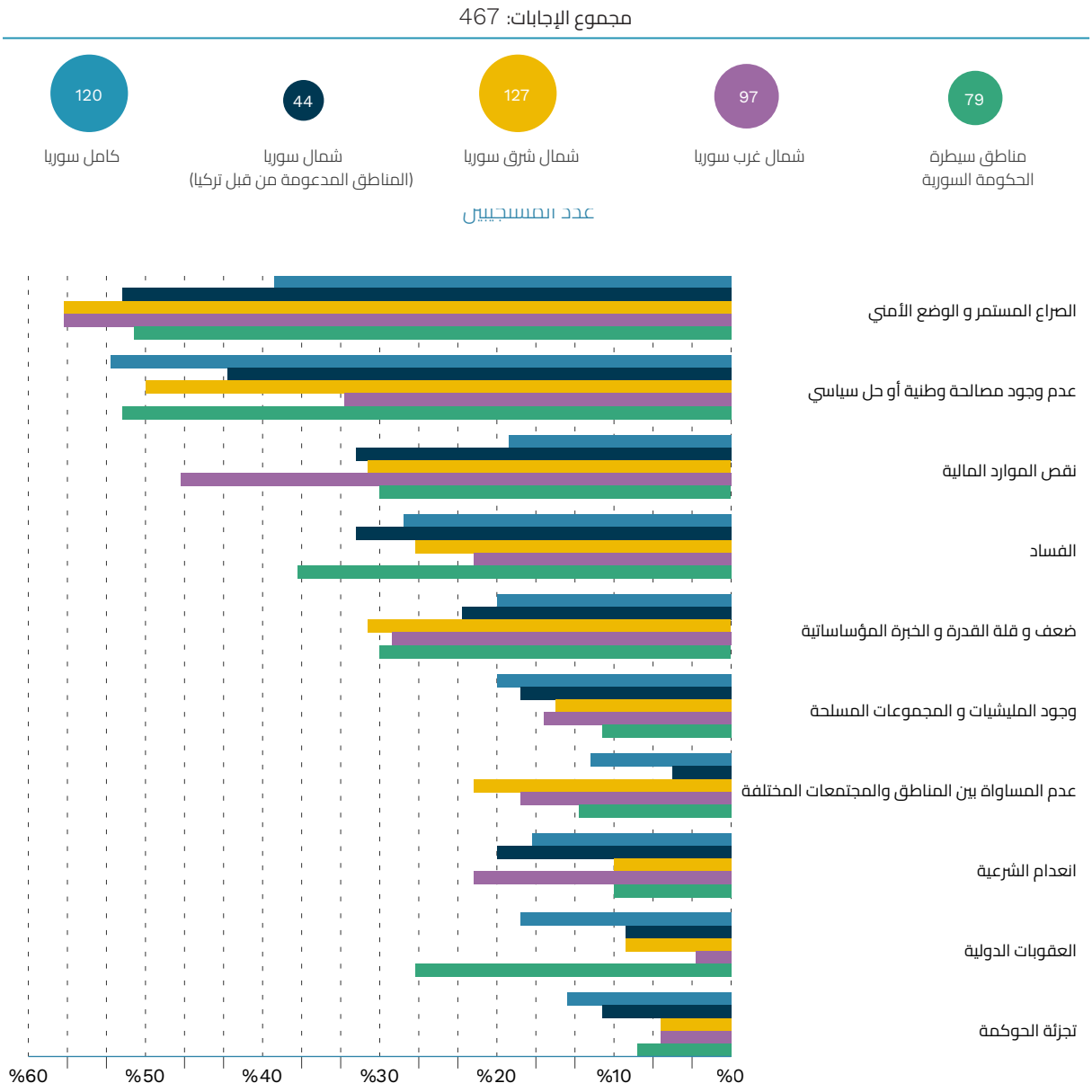

عند تحليل الإجابات ذاتها حسب مناطق العمل في سوريا[1]، هناك بعض الفروقات الهامة، على الرغم من أن الفئتين الأولى والثانية لم تتغيرا. اعتبر "نقص الموارد المالية" أكثر أهمية بكثير للمشاركين العاملين في شمال غرب سوريا، حيث كانت الإجابة الثانية الأكثر أهمية، واختارها 47٪ من المشاركين. على النقيض من ذلك، رأى المشاركون العاملون في جميع أنحاء سوريا أن هذا غير مهم بشكل كبير، اختاره 19٪ من المشاركين. قد يرجع ذلك إلى حجم المنظمات التي تعمل على المستوى الوطني، حيث من المحتمل أن تكون هذه المنظمات ممولة بشكل أفضل مقارنة بالمنظمات المحلية والصغيرة التي تعمل فقط في محافظات محددة. كان المشاركون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا أكثر ميلًا لتسليط الضوء على العقوبات كمشكلة، حيث اختار 27٪ من المشاركين من المناطق التي تسيطر عليها حكومة النظام هذا الخيار. كانت هذا المجموعة الأكثر ميلًا لرؤية الفساد كمشكلة، حيث اختار 37٪ من المشاركين تحت حكم النظام هذا الخيار، على الرغم من أن هذه الإجابة تم اختيارها بشكل متكرر نسبيًا بواسطة المشاركين الآخرين في مناطق أخرى من سوريا.

1 هـذه الردود تشـمل منظمـات المجتمع المدنـي فقط، وأولئك الذين حددوا موقـع العمليات.

الشكل 19: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارة التالية: "أشعر بأن الاستجابة للزلزال في عام 2023 والدعم المقدم كان كافيًا".

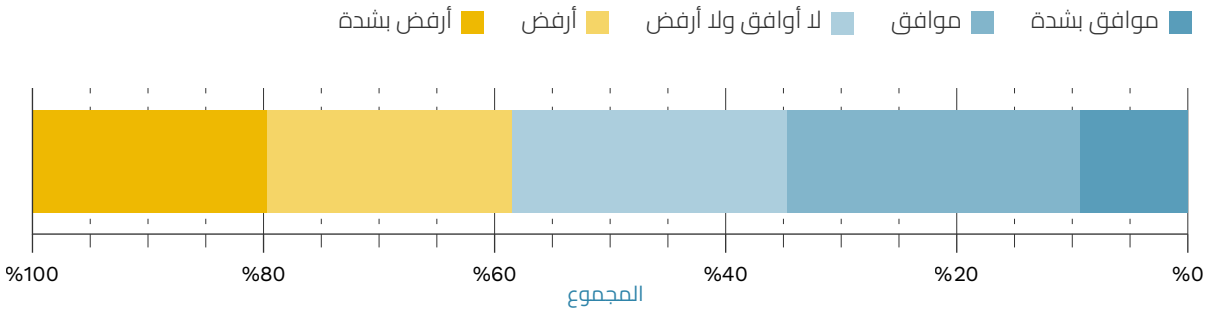

كان هناك القليل من التوافق حول فعالية الاستجابة للزلزال، حيث توزعت الإجابات على طول اللوحة، على الرغم من أن المشاركين كانوا أكثر ميلًا بقليل للاختلاف من الموافقة على عبارة أن الاستجابة كانت كافية (42٪ اختلفوا أو اختلفوا بشدة، بينما وافق 35٪ أو وافقوا بشدة). طُلب أيضًا من المشاركين تفسير إجاباتهم في شكل سؤال مفتوح. شكل أولئك الذين لم يكونوا راضين عن استجابة الزلزال الأغلبية، حيث تمثلت معظم التعليقات في الإشارة إلى بطء وصول الدعم الإنساني، فضلاً عن الإشارة إلى استجابة غير كافية لم تعكس مدى الكارثة.

3.3. تقديم الخدمات والتعافي المبكر

في هذا القسم من الاستطلاع، طُلب من المشاركين الحديث عن القطاعات ذات الأولوية للعمل على تحسين تقديم الخدمات في سوريا، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، جنبًا إلى جنب مع كيفية تحسين الوصول إلى الوظائف، وجهود التعافي المبكر. تم طرح جميع الأسئلة في هذا الجزء على جميع المشاركين في الاستطلاع (سواء كانوا منظمات مجتمع مدني أو أفراد سوريون).

الشكل 20: في رأيك، ما هي العوائق الرئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا (حسب نوع المشارك)؟

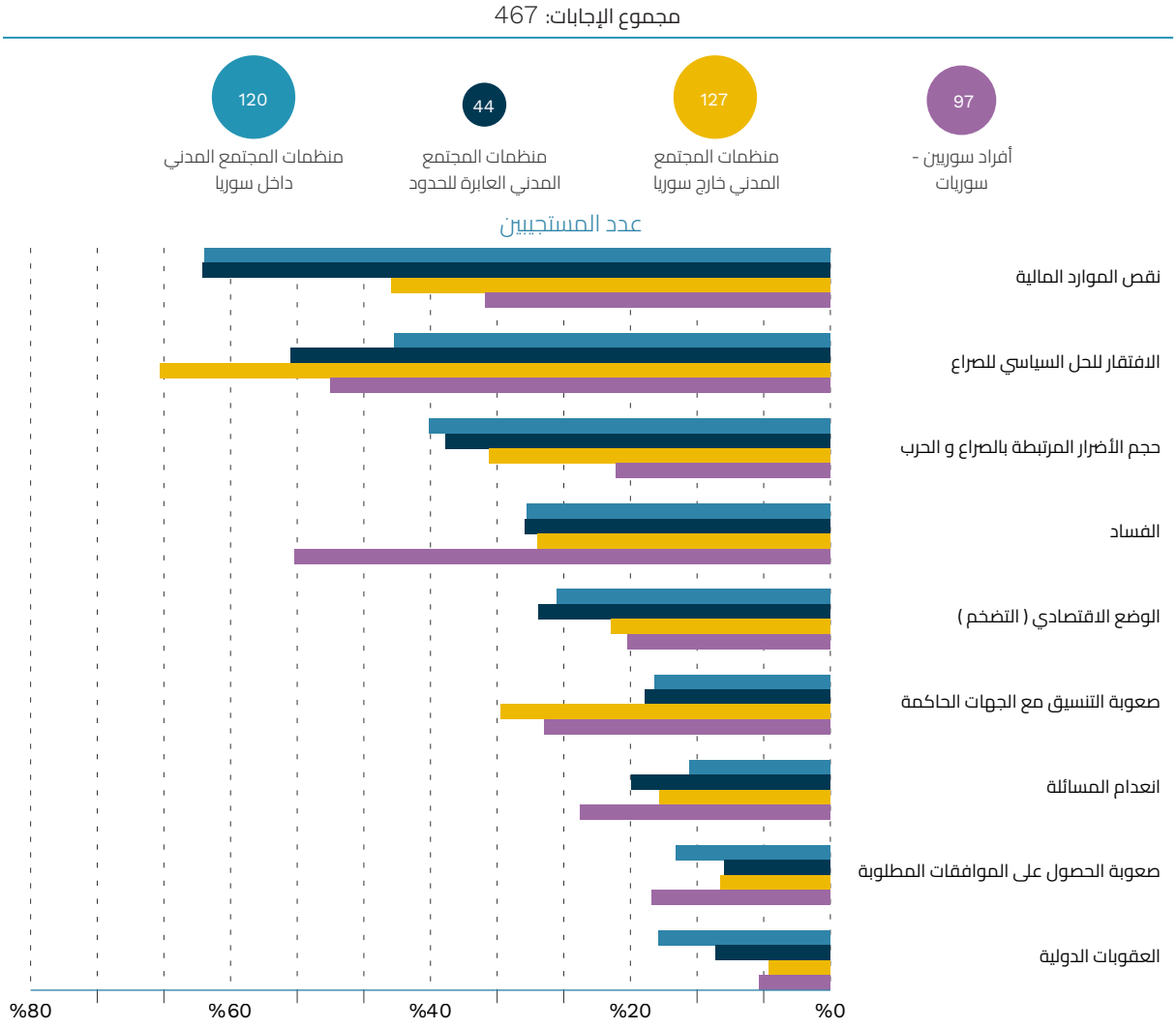

عندما تم سؤالهم حول العوائق الرئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا، تم اختيار "نقص الموارد المالية" بشكل رئيسي (56٪)، تليها "غياب الحل السياسي للصراع" (51٪)، "مدى الأضرار المرتبطة بالنزاع" (36٪)، و "الفساد" (33٪). الحل السياسي هو الأكثر أهمية بالنسبة للمشاركين من منظمات المجتمع المدني خارج سوريا، اختاره 67٪ من المشاركين، بينما كان الفساد هو القضية الأكثر أهمية بالنسبة للأفراد السوريين (53٪ من المشاركين). كان الأفراد السوريون أقل ميلًا بكثير لاختيار "مدى الأضرار المرتبطة بالنزاع"، حيث اختارها فقط 21٪ من المشاركين. كانت لدى منظمات المجتمع المدني داخل سوريا ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود إجابات متشابهة إلى حد كبير، مع قليل من التباين الجوهري. وكانت العقوبات الخيار الأقل أهمية بين العوائق أمام الوصول إلى الخدمات العامة.

الشكل 21: في رأيك، ما هي العوائق الرئيسية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة في سوريا (حسب المنطقة في سوريا)؟

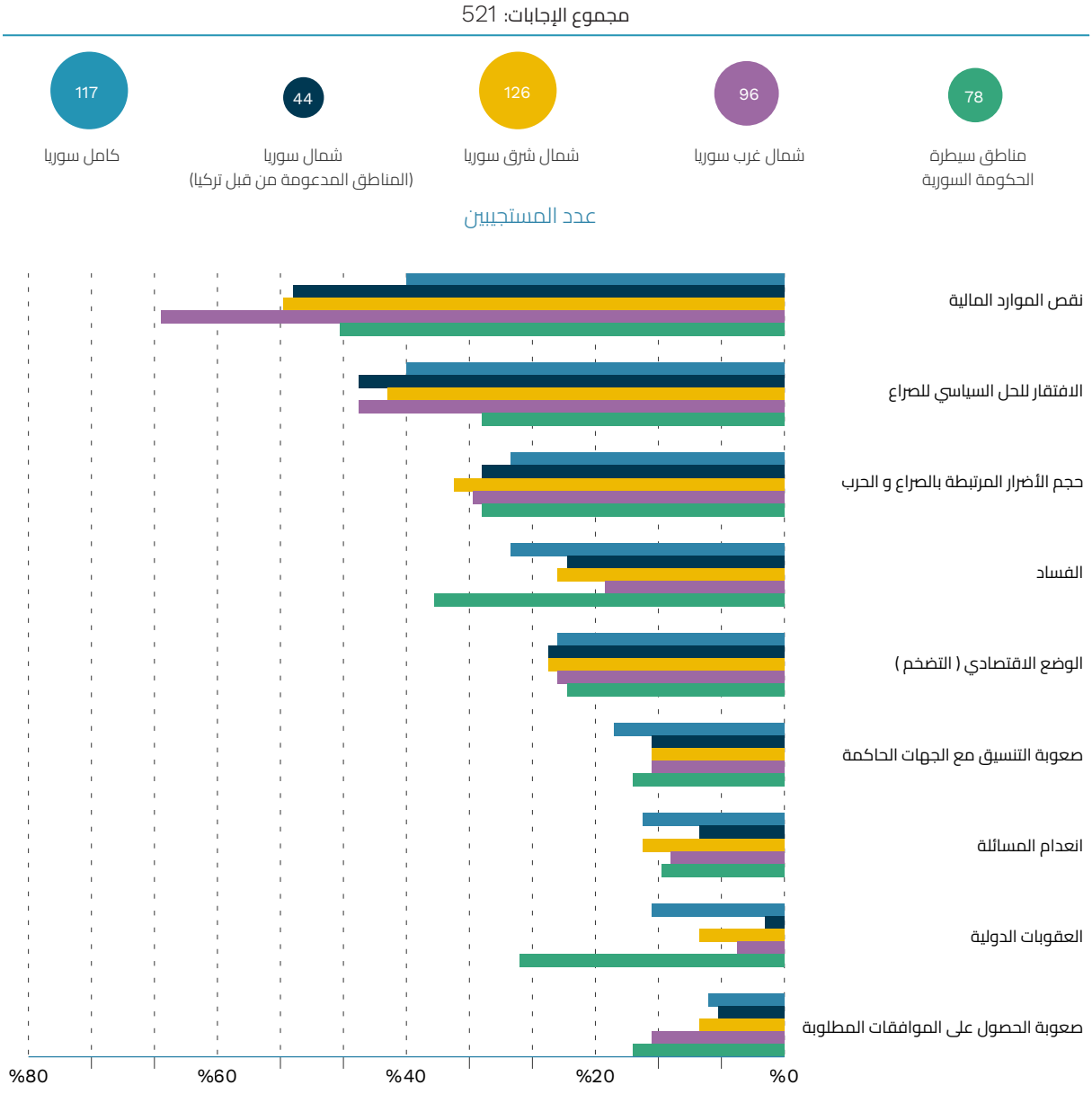

عند تحليل هذه الإجابات حسب مناطق العمليات داخل سوريا[2]، يمكن ملاحظة بعض التباينات الملفتة، على الرغم من أن الإجابات الثلاث الأولى تظل هي نفسها. ثمة مشكلة كبيرة من جديد في نقص الموارد المالية في شمال غرب سوريا أكبر من أي منطقة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للإجابات حول التحديات التي تواجه الحوكمة (3.2.3. أسئلة لجميع المشاركين). يتجلى هذه النمط أيضًا عند التركيز الموضوع على تأثير العقوبات والفساد من قبل الذين يعملون في مناطق تسيطر عليها حكومة النظام، حيث تعتبر كلتاهما تحديات أكثر أهمية للحوكمة في هذه المناطق من غيرها. الشكل 22: في رأيك، ما هي أفضل طريقة لتحسين الوصول إلى الوظائف وسبل كسب العيش في سوريا؟

2 هـذه الـردود تشـمل منظمـات المجتمع المدنـي فقط، وأولئك الذين حددوا موقـع العمليات.

الشكل 22: في رأيك، ما هي أفضل طريقة لتحسين الوصول إلى الوظائف وسبل كسب العيش في سوريا؟

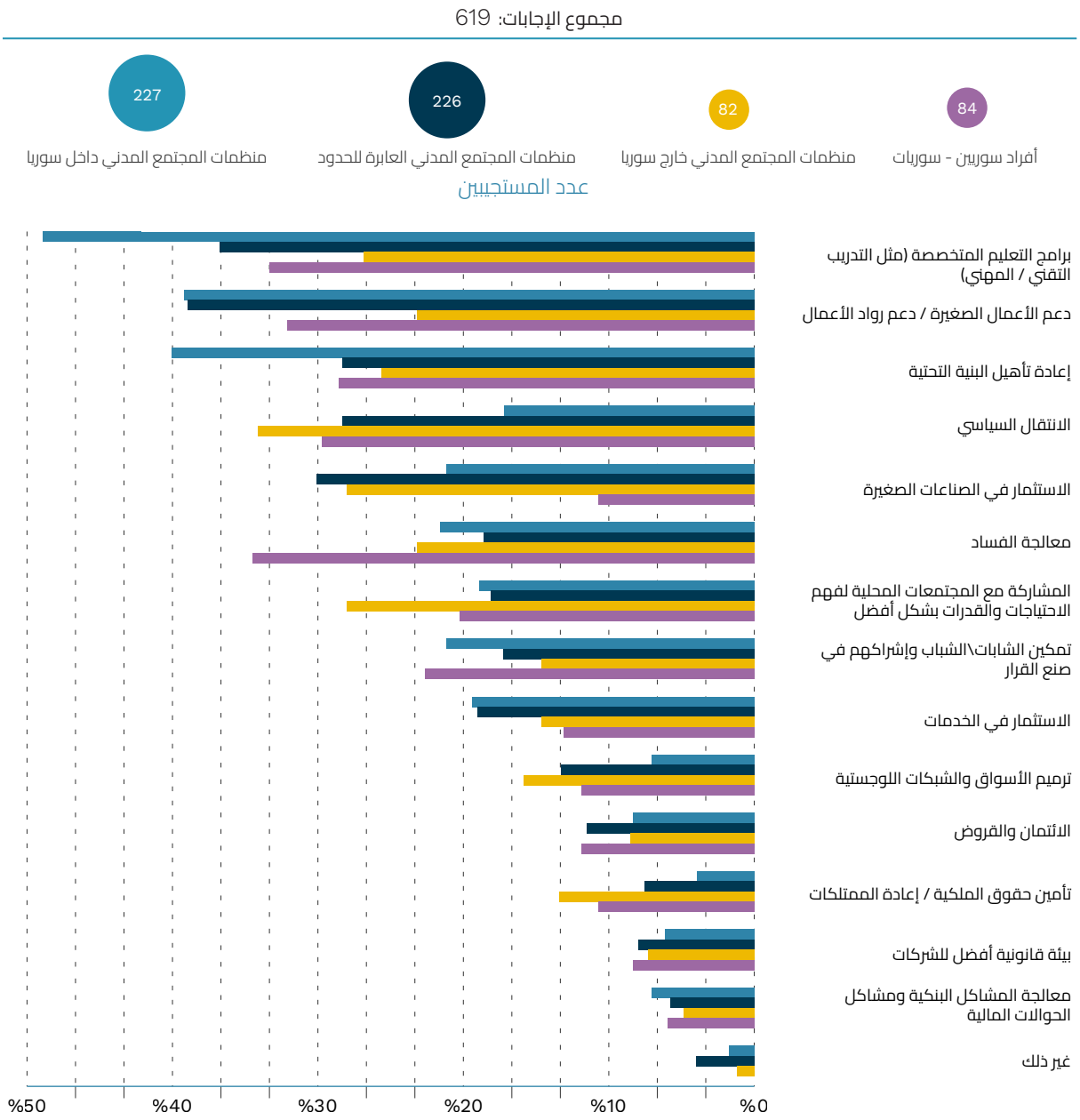

كما هو الحال في الاستطلاع السابق، تم سؤال المشاركين حول أفضل الطرق لتحسين الوصول إلى فرص العمل وسبل كسب العيش في سوريا. اختار المشاركون نفس الإجابات الثلاث الأولى كالعام الماضي "برامج التعليم المتخصصة" (39٪)، و "دعم الأعمال الصغيرة/دعم رواد الأعمال" (36٪)، و "إعادة تأهيل البنية التحتية العامة" (32٪). ومع ذلك، كانت "مواجهة الفساد" هي الإجابة الأكثر اختيارًا هذا العام للأفراد السوريين (35٪) وقد كانت في المرتبة الثالثة العام الماضي، وقد جاءت في المرتبة السادسة للمشاركين منظمات المجتمع المدني (21٪). الفارق الآخر الملحوظ هو أن مشاركي منظمات المجتمع المدني كانوا أكثر ميلًا بكثير من الأفراد السوريين لأن يختاروا "الاستثمار في الصناعات الصغيرة" (26٪ مقابل 11٪).

يمكن رؤية فروقات أخرى عند النظر في البيانات حسب نوع المشارك. كان "الانتقال السياسي" هو الخيار الأكثر اختيارًا من قبل منظمات المجتمع المدني خارج سوريا (34٪)، بينما تم اختياره بنسبة أقل بكثير من قبل منظمات المجتمع المدني داخل سوريا (17٪). كانت منظمات المجتمع المدني داخل سوريا أكثر ميلًا بكثير لاختيار "إعادة تأهيل البنية التحتية العامة" (40٪) من غيرها من منظمات المجتمع المدني (28٪) أو الأفراد السوريين (29٪).

الشكل 23: ما هي العناصر الأكثر أهمية التي يجب على المانحين أن يولوا اهتمامهم بها لتعزيز فعالية جهود التعافي في سوريا؟

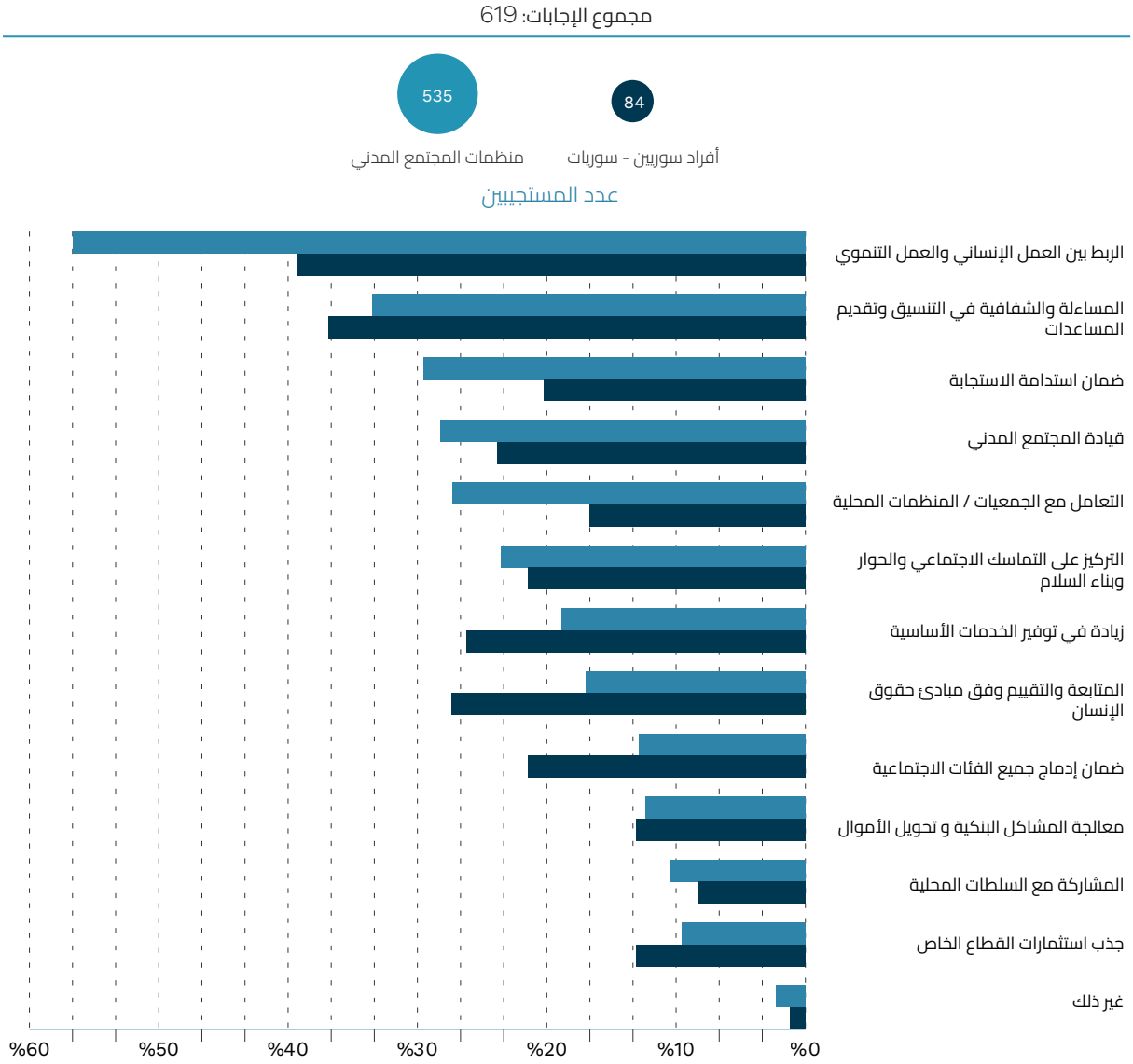

عندما تم سؤالهم عن العناصر الأكثر أهمية للتركيز عليها من قبل المانحين في جهود التعافي في سوريا، اختار غالبية المشاركين (54٪) "ربط العمل الإنساني والتنموي"، والذي كان أيضًا الخيار الأكثر اختيارًا العام الماضي. "المساءلة والشفافية في التنسيق وتقديم المساعدات" (34٪) و "ضمان استدامة الاستجابة" (28٪) أيضًا ظلوا في المراتب الثلاث الأولى، على الرغم من تغير ترتيبها مقارنة بنتائج العام الماضي. كانت "ضمان استدامة الاستجابة" و "التعامل مع الجمعيات/المنظمات المحلية" أكثر أهمية بشكل كبير للمشاركين من منظمات المجتمع المدني (30٪ و27٪ على التوالي) مقارنة بالأفراد السوريين (20٪ و17٪ على التوالي). من ناحية أخرى، كان الأفراد السوريون أكثر ميلًا لاختيار "زيادة توفير الخدمات الأساسية" (26٪ مقابل 19٪)، "رصد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان" (27٪ مقابل 17٪)، و "ضمان إشراك جميع الفئات الاجتماعية" (21٪ مقابل 13٪) من مشاركي منظمات المجتمع المدني.

الشكل 24: ما هي العقبات الرئيسية لنجاح المشاريع الهادفة إلى استعادة الخدمات وسبل كسب العيش في المناطق المتأثرة بالنزاع في سوريا؟

مجموع الإجابات: 619

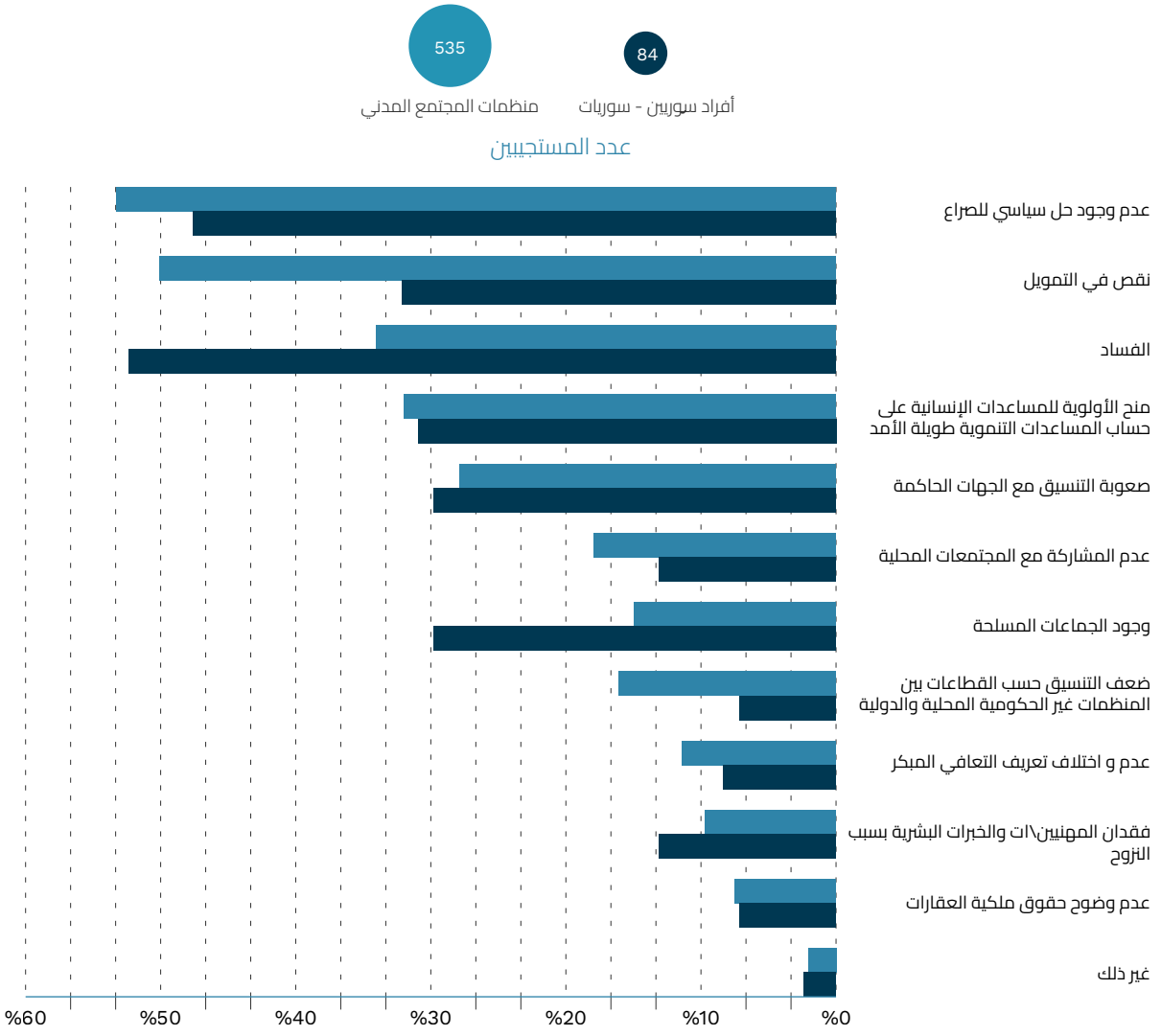

بشكل عام، كانت الإجابات التي احتلت المراتب الثلاث الأولى لهذا السؤال هي "غياب حل سياسي للصراع" (53٪)، "نقص التمويل" (48٪)، و "الفساد" (37٪). ومع ذلك، اختار الأفراد السوريون "الفساد" بشكل أكبر(52٪)، في حين أبرز المشاركون من منظمات المجتمع المدني "نقص التمويل" بدرجة أكبر من الأفراد السوريين (50٪ مقابل 32٪). بصرف النظر عن ذلك، كانت الإجابات متشابهة إلى حد كبير بين الفئتين، باستثناء "وجود مجموعات مسلحة" التي اعتبرها الأفراد السوريون كمسألة أكثر أهمية (30٪) مقارنة بـ 15٪ فقط من مشاركي منظمات المجتمع المدني، و "ضعف التنسيق القطاعي بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية"، التي اختارها 16٪ من مشاركي منظمات المجتمع المدني و 7٪ فقط من الأفراد السوريين.

4.3. النزوح والحلول الدائمة

تم طرح هذه الأسئلة حول اللاجئين السوريين في الدول المجاورة والنازحين داخل سوريا. بينما تختلف ظروف هاتين الفئتين، إلا أن النتائج تظهر أن المشاركين يعتقدون أن كلا الفئتين تواجهان تحديات مماثلة — حيث يعتبر حل سياسي للنزاع شرطًا أساسيًا لتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية. ونظرًا لأن هذه الأسئلة طُرحت أيضًا في الاستطلاع السنوي للعام الماضي، يتضمن التحليل أدناه مقارنة ومراقبة للتغييرات في الآراء على مر الزمن. أعطى المشاركون إجابات متشابهة بشكل عام مقارنة بالعام الماضي، مما يشير إلى قلة التقدم في التعامل مع أسباب ونتائج النزوح.

1.4.3. اللاجئون

الشكل 25: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة؟

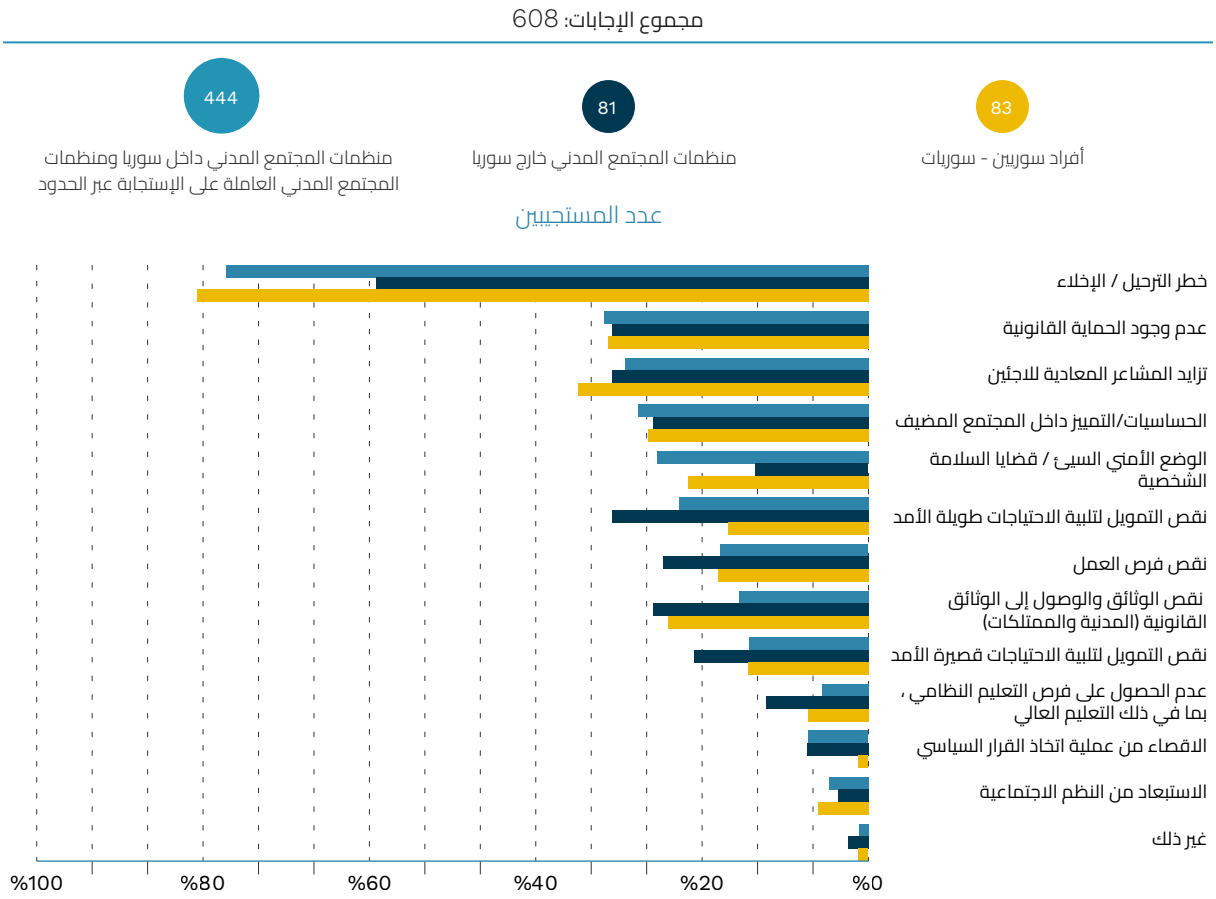

في هذا السؤال الأول، أجاب المشاركون من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود والتي تعمل داخل سوريا بشكل مماثل، بينما قدمت منظمات المجتمع المدني العاملة مع السوريين خارج سوريا — أي تلك الأكثر ميلًا للعمل مع اللاجئين — ترتيبًا مختلفًا للتحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون السوريون. كانت الإجابة الأكثر اختيارًا لجميع المشاركين هي "مخاطر الترحيل/الإجلاء"، على الرغم من أنه تم اختيارها فقط من قبل 60٪ من منظمات المجتمع المدني العاملة خارج سوريا، مقارنة بـ 77٪ من منظمات المجتمع المدني الأخرى و81٪ من الأفراد السوريين. ثم أشارت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا إلى "نقص الحماية القانونية"، و "تصاعد مشاعر العداء للاجئين"، و "نقص التمويل الذي يعالج الاحتياجات طويلة الأمد" (31٪). كما أشارت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا، جنبًا إلى جنب مع الأفراد السوريين، بشكل أقوى أيضًا إلى "نقص التوثيق والوصول إلى الوثائق القانونية (المدنية والعقارية)" (26٪ و24٪ على التوالي) مقارنة بمنظمات المجتمع المدني الآخرين (16٪)، في حين كانت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا أقل ميلًا لاختيار "سوء الأوضاع الأمنية/مسائل السلامة الشخصية" (14٪) مقارنة بمشاركي منظمات المجتمع المدني الآخرين (25٪) والأفراد السوريين (22٪).

عند مقارنتها مع الاستطلاع السنوي للعام الماضي، كانت الإجابات متشابهة بشكل عام. ويأتي الاختلاف الأبرز في المواقع النسبية لـ "نقص التمويل الذي يعالج الاحتياجات القصيرة الأمد" و "نقص التمويل الذي يعالج الاحتياجات طويلة الأمد". بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني خارج سوريا بشكل خاص، كان هناك حصة أكبر بكثير من المشاركين يشيرون إلى التمويل للاحتياجات طويلة الأمد (31٪) بدلاً من الاحتياجات قصيرة الأمد (21٪)، وهو انقلاب عن العام الماضي (22٪ و 43٪ على التوالي).

الشكل 26: في رأيك، ما هو الأهم لضمان حماية اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة؟

مجموع الإجابات: 608

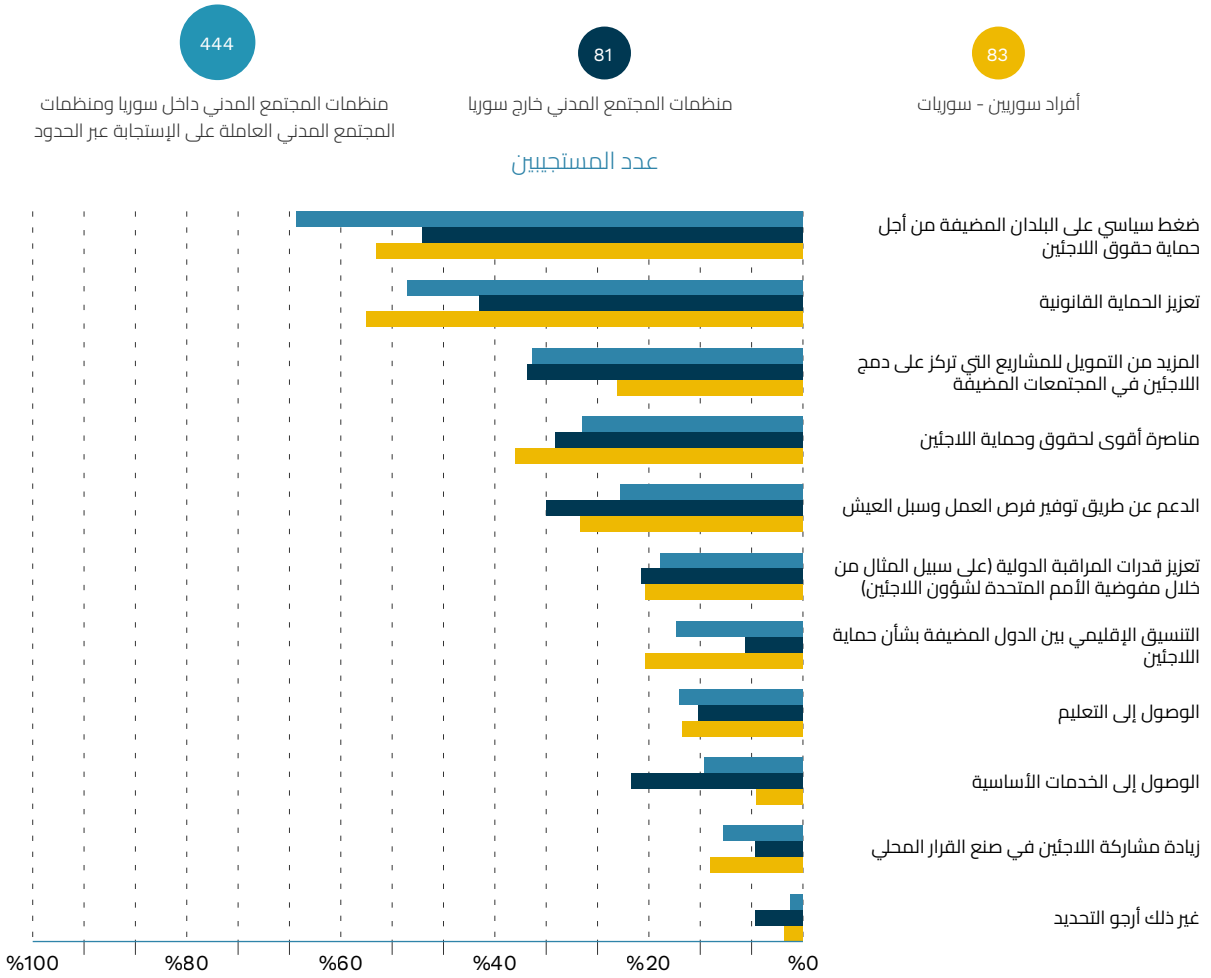

عندما تم سؤالهم عن أكثر ما يحتاجون إليه لدعم اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، أجاب 62٪ من المشاركين بـ "الضغط السياسي على الدول المضيفة لحماية حقوق اللاجئين"، و51٪ بـ "تعزيز الحماية القانونية"، و34٪ بـ "زيادة التمويل للمشاريع المركزة على دمج اللاجئين مع المجتمعات المضيفة" تم دمج الخيارين الأكثر اختيارًا هذا العام في خيار واحد في العام الماضي، الذي كان الأكثر اختيارًا في عام 2023. ومع ذلك، إن "دعم الوظائف وسبل العيش/الفرص الوظيفية"، والذي جاء في المرتبة الثانية العام الماضي (48٪)، احتل المرتبة الخامسة لهذا العام (26٪).

كما هو الحال مع السؤال السابق، أجاب المشاركون من منظمات المجتمع المدني العاملة مع السوريين خارج سوريا بطريقة مختلفة عن المشاركين من منظمات المجتمع المدني الآخرين، مع التركيز بشكل أكبر على "دعم الوظائف وسبل العيش/الفرص الوظيفية" (33٪ مقابل 24٪) بالإضافة إلى "الوصول إلى الخدمات الأساسية" (22٪ مقابل 13٪). في هذه الأثناء، يبدو أن الأفراد السوريين ركزوا على الحقوق القانونية والمناصرة، مع التركيز على "تعزيز الحماية القانونية" (57٪)، "الضغط السياسي على الدول المضيفة لحماية الحقوق القانونية" (56٪)، و "تعزيز الدعوة لحقوق اللاجئين وحماية اللاجئين بشكل أقوى" (37٪).

الشكل 27: في رأيك، ما الذي سيكون مطلوبًا لتيسير عودة اللاجئين إلى سوريا بشكل آمن وكريم وطوعي؟

مجموع الإجابات: 608

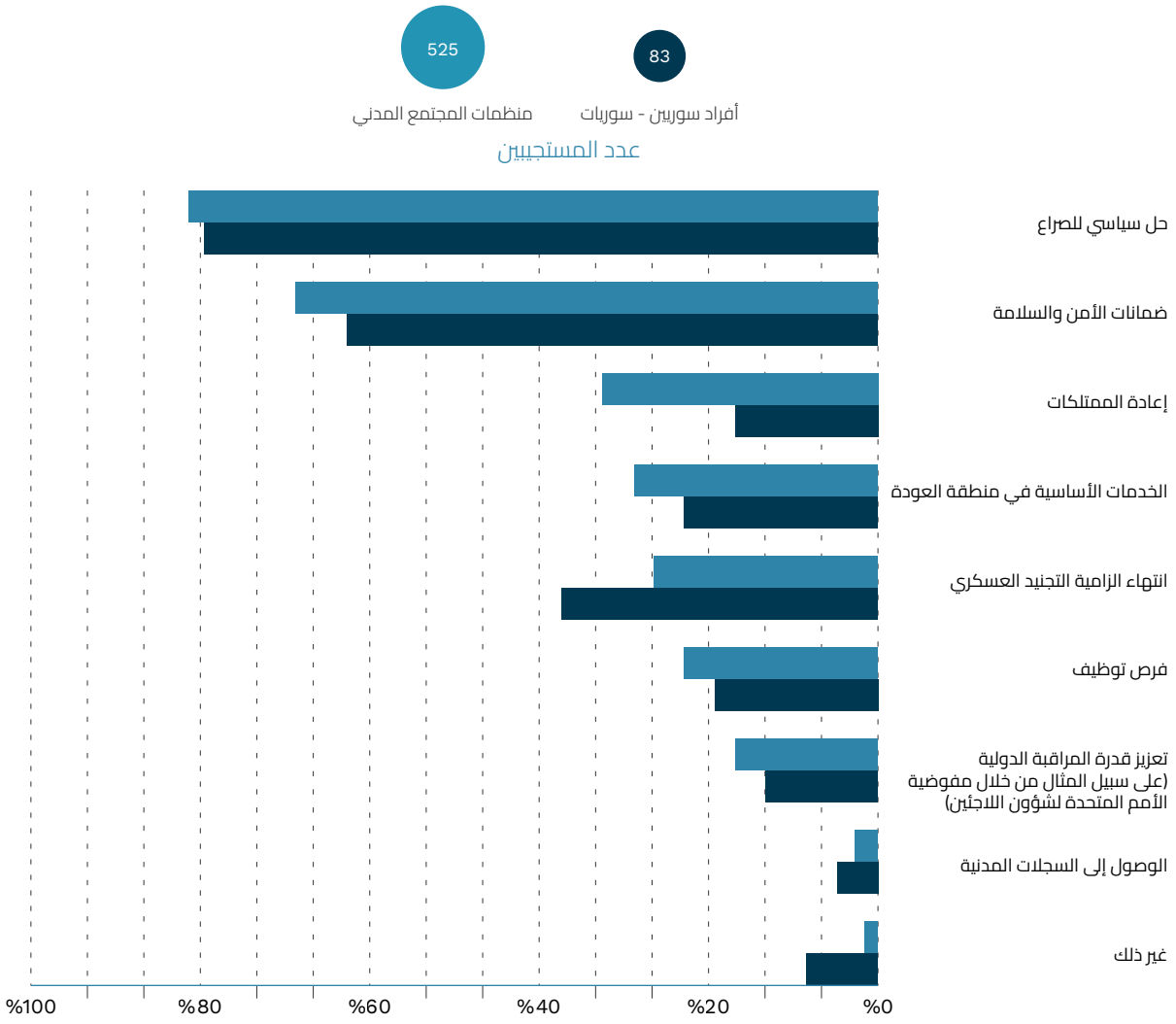

فيما يتعلق بما يلزم لتيسير عودة اللاجئين إلى سوريا بشكل آمن وكريم وطوعي، كانت الخيارات التي احتلت المراتب الثلاث الأولى هي ذاتها التي كانت في العام الماضي: "حل سياسي للنزاع" (81٪)، تلتها "ضمانات السلامة والأمن" (68٪)، و "عودة الممتلكات" (30٪). ومع ذلك، كان "إنهاء التجنيد العسكري الإلزامي" في المرتبة الثالثة للأفراد السوريين(37٪)، وكان في المرتبة الخامسة بالنسبة منظمات المجتمع المدني (26٪). كما اختلف المشاركون في ترتيب أولوياتهم بشأن "عودة الممتلكات"، حيث اختار 33٪ من مشاركي منظمات المجتمع المدني هذا الخيار ولكن فقط 17٪ من الأفراد السوريين.

2.4.3. الأشـخاص النازحون داخليًا

الشكل 28: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها السوريون النازحون داخليًا في سوريا؟

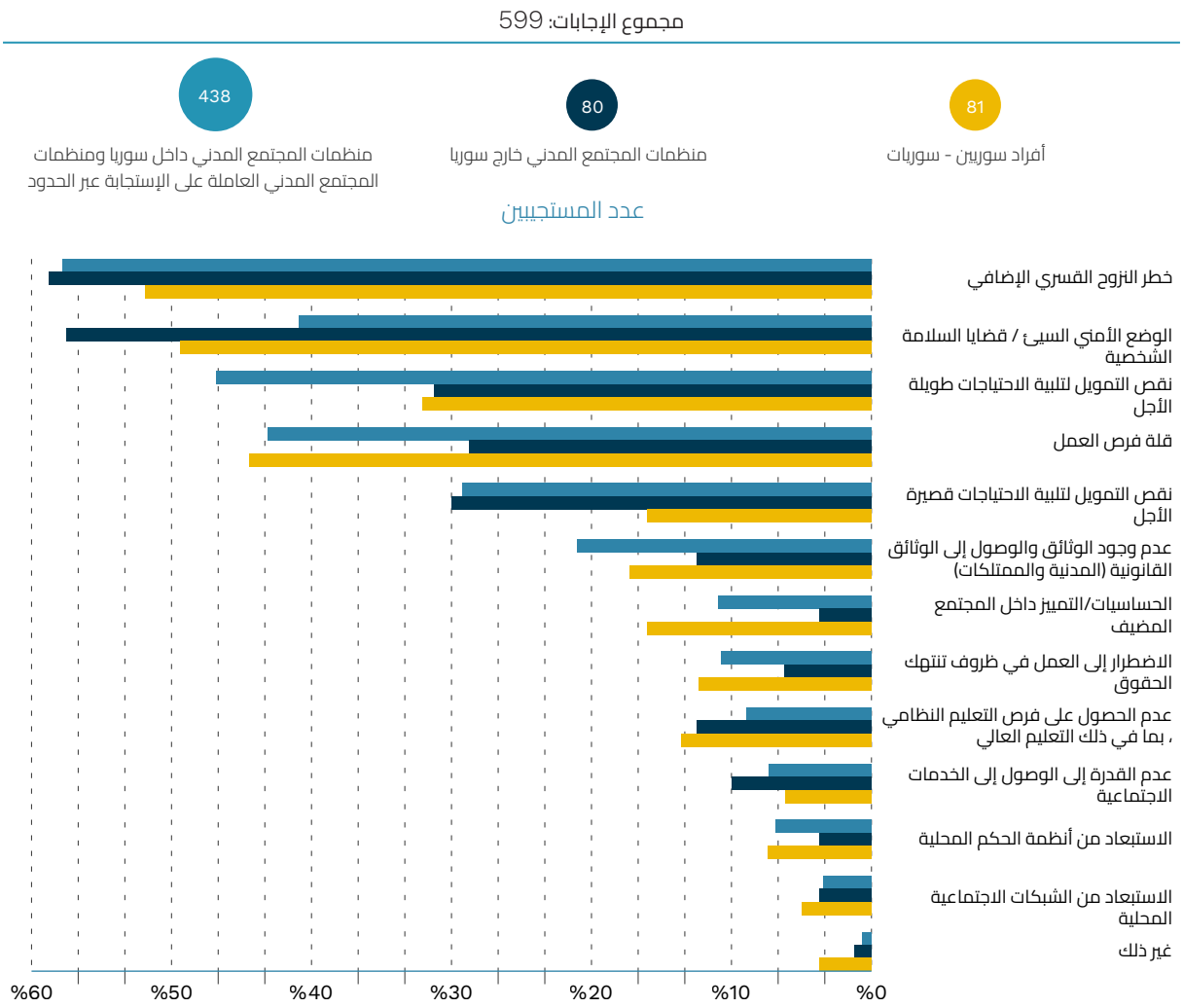

هذه المجموعة من الأسئلة تتعلق بالتحديات التي يواجهها النازحون داخليًا في سوريا. عند سؤالهم عن التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الفئة، اختار المشاركون "خطر التهجير القسري الإضافي" (57٪)، تليها "سوء الأوضاع الأمنية/مسائل السلامة الشخصية" (44٪)، "نقص التمويل لمعالجة الاحتياجات طويلة الأمد" (43٪)، و "نقص فرص العمل" (41٪). هذه الأربعة الأولى متماثلة مع استطلاع عام 2023، مع نسب متشابهة بشكل عام. كانت هذه النتائج متشابهة أيضًا بين جميع فئات المشاركين، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني خارج سوريا أشارت بشكل أكبر إلى "سوء الأمن/مسائل السلامة الشخصية" (58٪) مقارنة بغيرها من منظمات المجتمع المدني (41٪) والأفراد السوريين (49٪). علاوة على ذلك، اختارت منظمات المجتمع المدني داخل سوريا ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود "نقص التمويل لمعالجة الاحتياجات طويلة الأمد" بشكل أكبر (47٪) مقارنة بمنظمات المجتمع المدني خارج سوريا (31٪) والأفراد السوريين (32٪)، في حين أشارت منظمات المجتمع المدني خارج سوريا إلى "نقص فرص العمل" بدرجة أقل (29٪) من غيرها من منظمات المجتمع المدني (43٪) والأفراد السوريين (44٪). يمكن أن يُفسر هذا التباين جزئيًا بحقيقة أن احتمالات تعامل منظمات المجتمع المدني خارج سوريا مع النازحين داخليًا وفهم احتياجاتهم تعتبر قليلة.

الشكل 29: في رأيك، ما هو الأهم لدعم السوريين النازحين داخليًا؟ (يمكن اختيار ثلاث خيارات كحد أقصى)

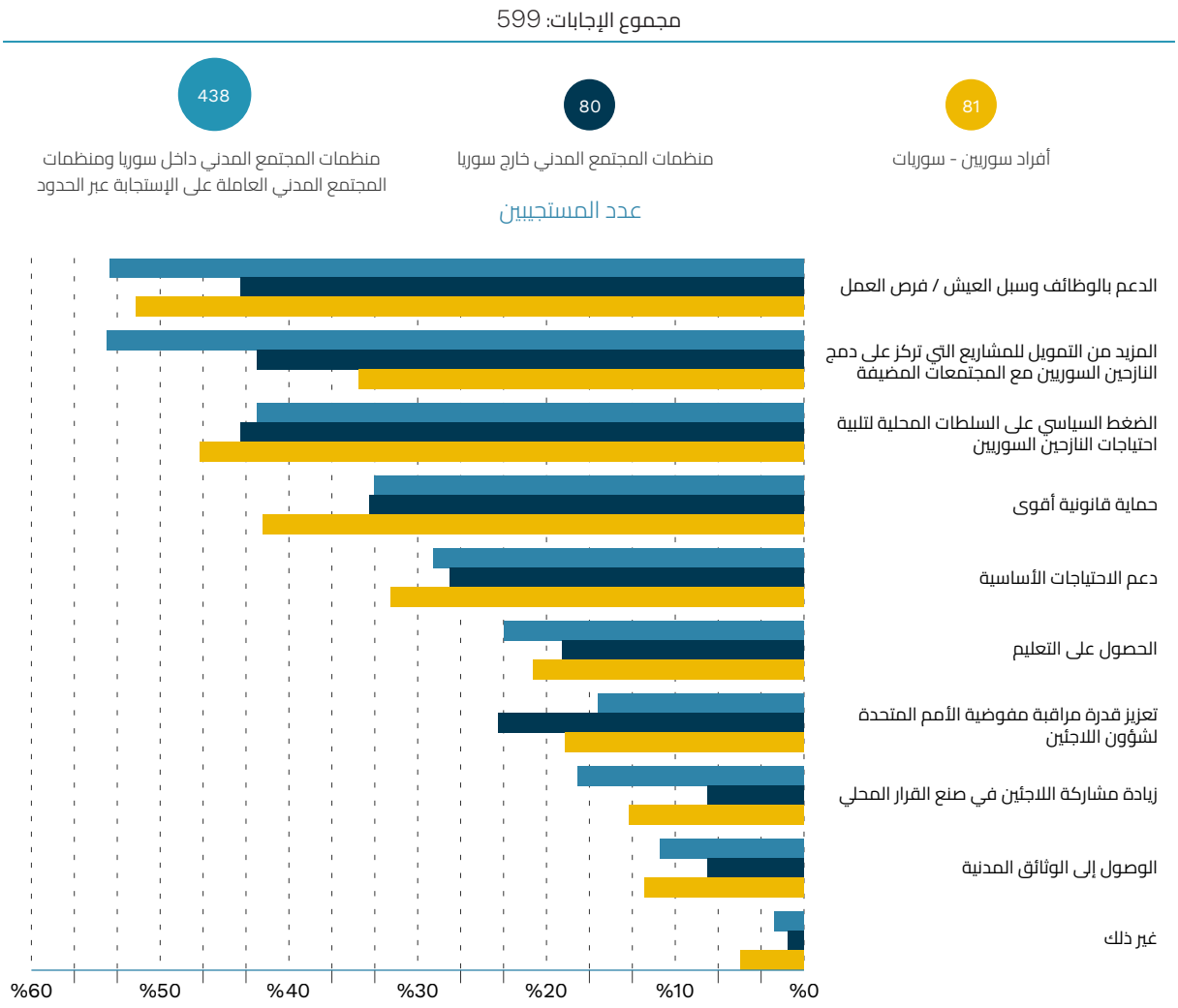

فيما يتعلق بما هو الأكثر أهمية لدعم السوريين النازحين داخليًا، كانت الخيارات التي احتلت المراتب الثلاث الأولى هي "الدعم في الوظائف وسبل العيش/الفرص الوظيفية" (52٪)، "زيادة التمويل للمشاريع المركزة على دمج السوريين النازحين داخليًا مع المجتمعات المضيفة" (50٪)، و "الضغط السياسي على السلطات المحلية لتلبية احتياجات السوريين النازحين داخليًا" (43٪). ومع ذلك، جاء خيار "تعزيز الحماية القانونية" في المرتبة بالنسبة للأفراد السوريين (42٪)، في حين اختار عدد أقل بكثير "زيادة التمويل للمشاريع المركزة على دمج السوريين النازحين داخليًا مع المجتمعات المضيفة" (35٪) مقارنة بمنظمات المجتمع المدني خارج سوريا (43٪) أو المنظمات الأخرى (54٪). عند مقارنة النتائج مع استطلاع العام الماضي، أظهرت النتائج تباينًا طفيفًا، مع الفروق الرئيسية في الوضع النسبي لـ "الدعم للاحتياجات الأساسية" و "الوصول إلى التعليم"، اللذين تبادلا المراتب في استطلاع هذا العام، وزيادة في عدد المشاركين الذين اختاروا "تعزيز قدرة المراقبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، والذي اختاره 17٪ من المشاركين هذا العام مقارنة بـ 5٪ العام الماضي. يمكن تفسير هذا الاختلاف بالتغيير البسيط الذي طرأ على العبارة ، حيث لم يتم ذكر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في استطلاع العام الماضي.

الشكل 30: في رأيك، ما الذي سيكون مطلوبًا لتيسير عودة السوريين النازحين داخليًا بشكل آمن وكريم وطوعي إلى مجتمعاتهم الأصلية؟

مجموع الإجابات: 599

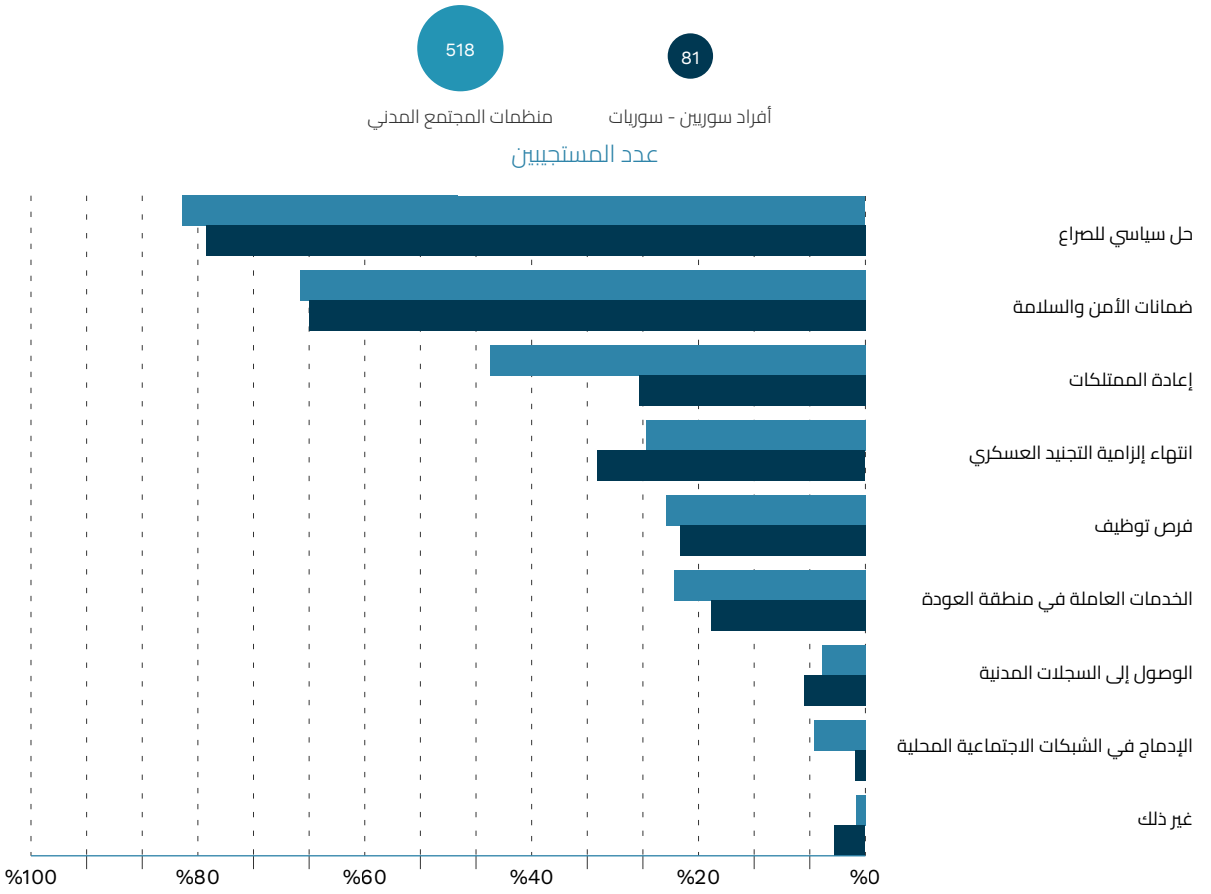

بشكل مشابه للآراء حول اللاجئين، اختار غالبية ساحقة من المشاركين "حل سياسي للنزاع" (81٪) كواحد من الأمور اللازمة لتسهيل عودة السوريين النازحين داخليًا إلى مجتمعاتهم الأصلية بطريقة آمنة وكريمة وطوعية. وتلى ذلك "ضمانات السلامة والأمن" (68٪)، "عودة الممتلكات" (43٪)، "إنهاء التجنيد العسكري الإلزامي" (27٪)، و "فرص العمل" (24٪). كما في نفس السؤال المطروح حول اللاجئين، كان الفارق البارز الرئيسي في الوضع النسبي لـ "عودة الممتلكات" و "إنهاء التجنيد العسكري الإلزامي"، حيث تم اختيار الأول بشكل أكثر بروزًا من قبل مشاركي منظمات المجتمع المدني (45٪ مقابل 27٪) والثاني من قبل الأفراد السوريين (32٪ مقابل 26٪). بشكل عام، لم يكن هناك الكثير من الفروق في الردود بين عينة هذا العام وعينة العام الماضي.

5.3.بناء السلام والعملية السياسية

هذا القسم من الاستطلاع طرح مجموعة جديدة من الأسئلة حول العملية السياسية نحو حل للنزاع في سوريا.

الشكل 31: يرجى تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على العبارة التالية: "ينبغي أن يكون الحل السياسي للنزاع في سوريا أولوية".

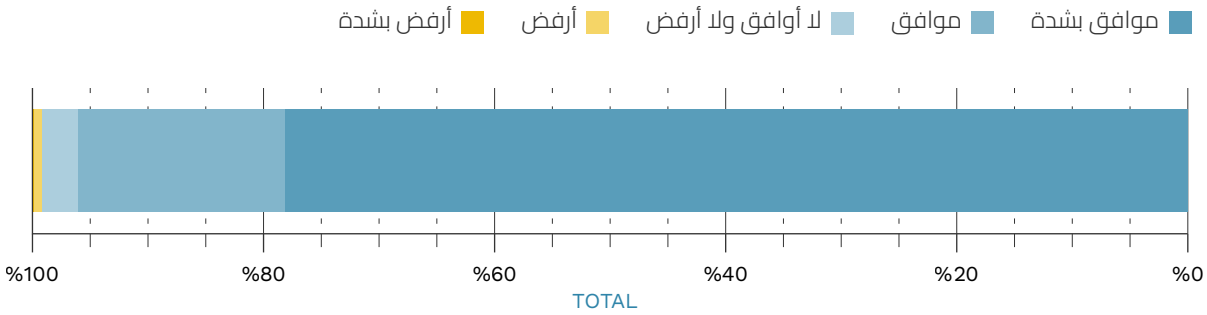

الشكل 32: هل تعتقد أنه تم تحقيق تقدم حقيقي نحو حل سياسي في سوريا خلال ال١٢ شهرًا الماضية؟

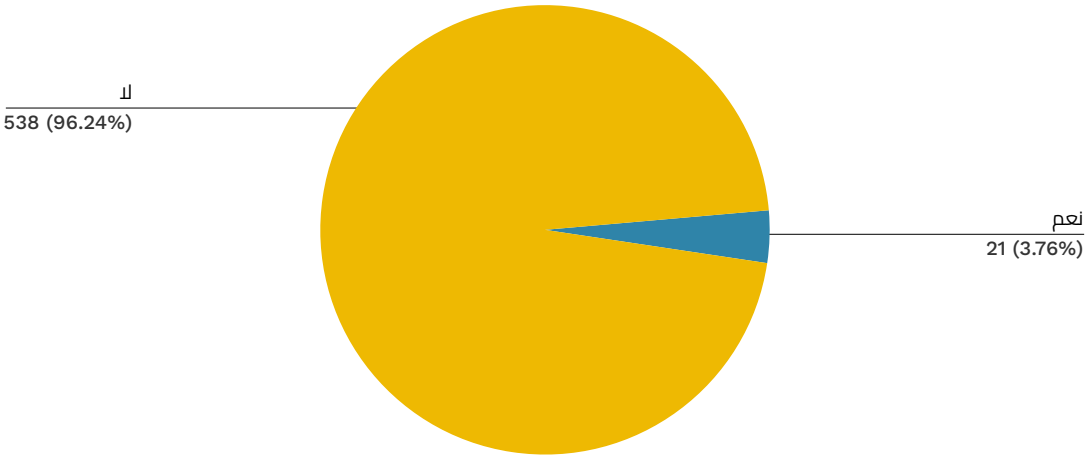

السؤالان الأولان في هذا القسم تناولا العملية الحالية نحو حل سياسي في سوريا. لم تظهر فروقات كبيرة بين أنواع المشاركين المختلفة، حيث اتفق أكثر من 96٪ أو أعربوا عن تأييد قوي بأن "الحل السياسي للنزاع في سوريا لا يزال يشكل أولوية". وعلى الرغم من ذلك، يعتقد أكثر من 96٪ أيضًا أنه لم يحدث أي تقدم حقيقي نحو حل سياسي خلال الـ 12 شهرًا الماضية.

طُلب من المشاركين شرح الأسباب التي جعلتهم يشعرون بعدم وجود تقدم حقيقي نحو حل سياسي للنزاع في سوريا خلال الـ 12 شهرًا الماضية. تم استلام إجمالي 246 إجابة، وتحليل مواضيعي للإجابات يكشف أنها أشارت بشكل متكرر إلى عدم قدرة المجتمع الدولي أو عدم استعداده لإيجاد حل أو اتفاق لحل أزمة سوريا. كانت الفكرة المرتبطة بهذا الموضوع، والتي ذكرت أيضًا بشكل شائع، هي أن أزمات دولية أخرى، مثل حروب أوكرانيا أو غزة، أخذت الأولوية على أزمة سوريا، مما أدى إلى تقليل التمويل وانخفاض الاهتمام بسوريا. أشار المشاركون أيضًا إلى عدم التقدم في لجنة الدستور السوري وعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254. كان موضوع آخر بارز هو تأثير النزاع والعنف المستمرين كعائق أمام تحقيق تقدم حقيقي.

الشكل 33: إلى مدى توافق على العبارات التالية:

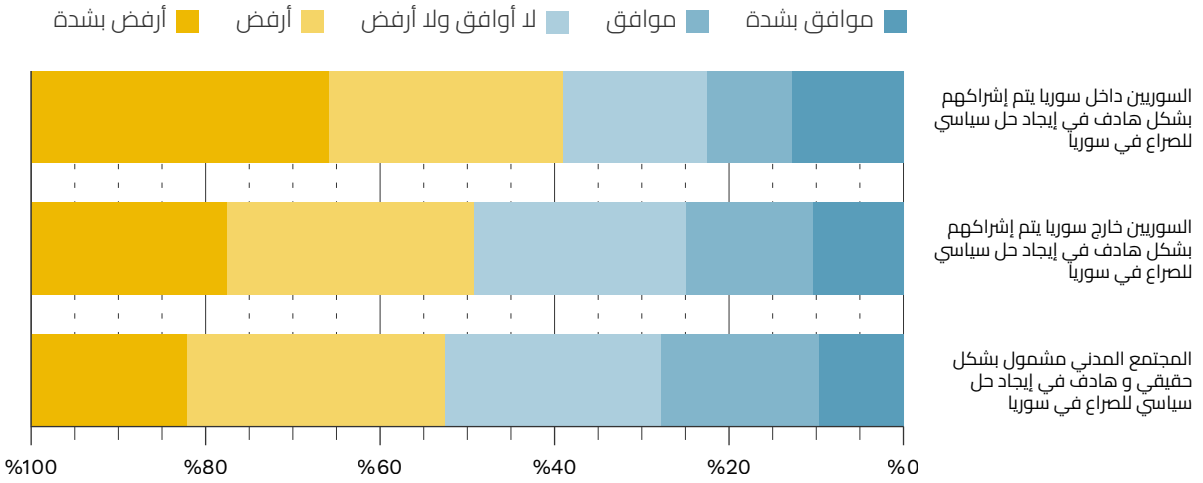

عندما سُئل المشاركون عن تضمين مجموعات مختلفة في إيجاد حل سياسي للنزاع، أظهروا مرة أخرى قليلًا من التباين حسب النوع. غالبية المشاركين عبروا عن عدم اتفاقهم أو عدم اتفاقهم بشدة على أن السوريين داخل سوريا (61٪) والسوريين خارج سوريا (50٪) يتم تضمينهم بشكل فعال في إيجاد حل سياسي للنزاع، بينما عبرت أكثرية (47٪) على عدم الاتفاق أو عدم الاتفاق بشدة على أن المجتمع المدني مضمن بشكل فعال. عمومًا، وافق المشاركون على نطاق أوسع على أن المجتمع المدني يتم تضمينه بدرجة أكبر مقارنة بالسوريين أنفسهم، حيث يُعتقد أن السوريين داخل سوريا هم الأقل تضمينًا.

الشكل 34: كيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم بشكل أفضل في حل سياسي للنزاع؟

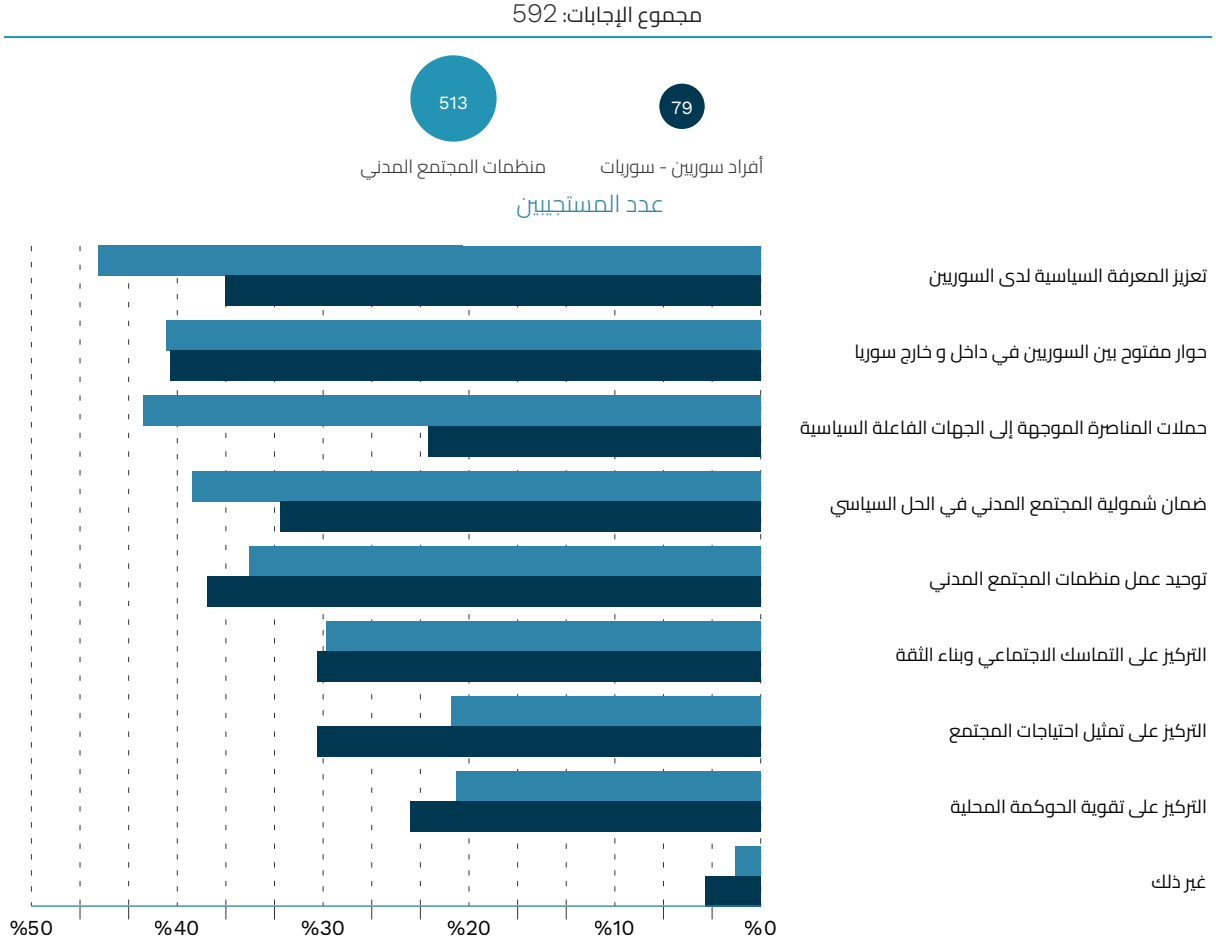

عندما سُئل عن كيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم بشكل أفضل في حل سياسي، اختلفت الآراء والأولويات بين إجابات منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين، وأظهرت عمومًا مستوى عاليًا من التباين. وكانت الإجابات الثلاث الأكثر اختيارًا لمنظمات المجتمع المدني هي "تعزيز المعرفة السياسية بين السوريين" (45٪)، "حملات الدعوة الموجهة للجهات السياسية" (42٪)، و "فتح حوارات بين السوريين داخل وخارج سوريا" (41٪)، بينما كانت الإجابات الثلاث الأكثر اختيارًا للأفراد السوريين هي "فتح حوارات بين السوريين داخل وخارج سوريا" (41٪)، "توحيد المنظمات المجتمعية والعمل معًا" (38٪)، و "تعزيز المعرفة السياسية بين السوريين" (37٪). يجدر بالذكر أن الأفراد السوريين كانوا أكثر ميلًا بكثير لاختيار "التركيز على تمثيل احتياجات المجتمع" (30٪ مقابل 21٪) بينما كان من المرجح أن يختار المشاركون من منظمات المجتمع المدني "حملات الدعوة الموجهة للجهات السياسية" (42٪ مقابل 21٪). كانت منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود، جنبًا إلى جنب مع الأفراد السوريين، أكثر ميلًا لاختيار "التركيز على تعزيز الحوكمة على المستوى المحلي" (25٪ مقابل 18٪).

6.3. يوم الحوار

في نهاية الاستبيان، تم سؤال المشاركين عن توقعاتهم ليوم الحوار في مؤتمر بروكسل. استجاب لهذا السؤال 323 مشارك . أظهر تحليل مواضيعي للنتائج وجود عدة قضايا رئيسية في العديد من الردود. كانت أكثر الموضوعات التي تم ذكرها بشكل متكرر رغبة في حل سياسي لأزمة سوريا، والتي اعتبرت أساسية لتحقيق تقدم في سوريا وتم التأكيد عليها في أماكن أخرى في الاستطلاع. للأسف، العديد من التعليقات التي أكدت على الحاجة لحل سياسي أكدت أيضاً عدم وجود تقدم حتى الآن، مما يشبه الردود المكتوبة في 5.3.بناء السلام والعملية السياسية، ومرة أخرى، أشارت العديد من الردود إلى فشل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254.

وتم تحديد موضوعات رئيسية أخرى مهمة، منها أهمية إشراك السوريين ومنظمات المجتمع المدني في الحوار ومحاولات التعامل مع الأزمة في سوريا، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المجتمع المدني، وهو أمر متوقع نظرًا لأهداف الاستطلاع. كما تم ذكر قضايا اللاجئين والنازحين بشكل متكرر، حيث أعرب المشاركون عن رغبتهم في دعم وحماية أكبر للاجئين والنازحين، بالإضافة إلى فرص مناقشة هذه القضية في سياق المؤتمر. كان تمويل ودعم مالي أفضل موضوعًا رئيسيًا آخر يستحق الذكر، خاصة بالنسبة للمنظمات المحلية.

© 2024 COAR Global LTD. جميع الحقوق محفوظة.

للتواصل:
publications@coar-global.org